خصائص الحروف
دراسة استقرائية تحليلية

د/ حسن أحمد العثمان
الاستاذ المشارك بكلية اللغة العربية – جامعة أم القري

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين ، وصلّى الله وسلّم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، وعلى من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

واضح أن سكوت النحاة عن ذكر خصائص الحرف وعلاماته لا لعدمها ، وذاك لأن قسمة الكلمة ثلاثية ، فإذا امتاز اثنان فقد امتاز الثالث بامتيازهما ، وهذا ما يسميه المناطقة التعريف بالبواقي.

الخصيصة الأولى للحرف : لا يُخبَرُ به ، ولا يُخبَرُ عنه :

تعددت تراكيب النحاة في التعبير عن هذه الخصيصة ، وهذا سردٌ تاريخيٌّ لها :

١- ما لا يكون خبرًا ولا يخبر عنه :

ابن السراج (ت ٣١٦هـ) ، والورّاق (ت ٣٢٥هـ) ، وعبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) ، وابن الخشاب (ت ٥٦٧هـ) ، والأنباري (ت ٥٧٧هـ) ، وابن معطي (ت ٦٢٨هـ) ، وابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) ، ومحمد بن الحسن الصايغ (ت ٧٢٠هـ) .

قال ابن معطي : المنطوق إما أن يدل على معنى يصح الإخبار عنه أو به وهو الاسم ، وإما يصح الإخبار به لا عنه وهو الفعل ، وإما لا يصح الإخبار به أو عنه وهو الحرف .

واعترض أبو علي الفارسي على مثل هذا الحدّ ، فيما نقله عنه ابن يعيش ، قال أبو علي :"وكذلك قولُ من قال : إنّه الذي لا يجوز أن يكون خبرًا ولا مُخْبَرًا عنه فاسدٌ، لأن الأسماء المضمرة المجرورة، والأسماء المضمرة المنصوبة المتّصلة والمنفصلة لا تكون أخبارًا، ولا مخبرًا عنها ، وكذلك الفَصْل نحوُ "هُوَ"لا يكون خبرًا، ولا مخبرًا عنه، انتهى كلامُ أبي عليّ ".

وردّه ابن يعيش بقوله :" وأمّا إفسادهم قولَ من عرّف الحرف بأنه الذي لا يجوز أن يكون خبرًا، ولا مخبرًا عنه بالأسماء المضمرة المجرورة ، والأسماء المضمرة المنصوبة المتّصلة والمنفصلة، فالقولُ أن امتناع الإخبار عن هذه الأسماء وبها ، لم يكن لأمرٍ راجعٍ إلى معنى الاسم ، وإنما ذلك لأنها صِيغ موضوعةٌ بإزاءِ اسم مخفوض أو منصوب. فلو أُخبر عنها، وجب أن ينفصل الضمير المجرور، ويصير عِوَضَه ضميرٌ مرفوعُ الموضع ، نحوُ : أنْتَ

وشِبْهِه ، وكذلك الضمير المنصوب لو أُخبر به أو عنه ، لتَغيّر إعرابُه ، ووجب تغييرُ صيغة الإعراب ، فامتناعُ الإخبار عن هذه الأشياء لم يكن إلَّا من جهة الإعراب ".

وخالف الفخرُ الرازي في ذلك ، وذهب إلى صحّة الإخبار عن الحرف وبه ، وقد مهّد لمذهبه هذا بمغالطة واهية جدًا ، والجوابُ عنها يسير لا يحتاج لأي كلفة ولا لبسط دليل أو إقامة حجة ، وخلاصة الجواب عنه ، قبل بسطِ مقالته ، هو : أن الحرف من حيث هو حرفٌ باقٍ على حرفيّته لا يصحّ الإخبار به أو عنه ، أما إنْ خرج عن حرفيّته بحيث وُضع موضع المسند أو المسند إليه ، واستُعمل استعمالهما ، صحّ الإخبار به وعنه .

وقد أشار الرضي إلى مثل هذه المغالطة الواردة في كلام الرازي ، وأجاب عنها إجابة محرّرة موجزة خلاصتها ما ذكرتُه لك" .

قال الفخر الرازي رحمه الله تعالى : " اتفق النحويون على أن الفعل والحرف لا يصلح الإخبار عنهما ، فلا يقال : ضرب قتل ، ولا عنْ عنْ ، كما أنه لا يصلح أن يقال : زيد زيد ، وهذا لا يدل على أن الاسم لا يصح الإخبار عنه وبه ، لأجل أن المثال الواحد لا يكفي في إثبات الحكم العام ، فكذا ههنا .

ثم قال : الذي يدل على صحة الإخبار عن الفعل والحرف وجوه :

الأول : أنا إذا أخبرنا عن ضرب يضرب اضرب بأنها أفعال ، فالمخبر عنه في هذا الخبر إما أن يكون اسمًا أو فعلًا أو حرفًا ، فإن كان الأول كان هذا الخبر كذبًا ، وليس كذلك ، وإن كان الثاني كان الفعل من حيث إنه فعل مخبَرًا عنه ، فإن قالوا : المخبر عنه بهذا الخبر هو هذه الصيغ وهي أسماء ، قلنا : هذا السؤال ركيك ، لأنه على هذا التقدير يكون المخبر عنه بأنه فعل اسمًا ، فرجع حاصل هذا السؤال إلى القسم الأول من القسمين المذكورين في أول هذا الإشكال ، وقد أبطلناه .

الثاني : إذا أخبرنا عن الفعل والحرف بأنه ليس باسم فالتقرير عين ما تقدم.

الثالث : إن قولنا : الفعل لا يخبر عنه إخبار عنه بأنه لا يخبر عنه ، وذلك متناقض .

فإن قالوا : المخبر عنه بأنه لا يخبر عنه هو هذا اللفظ .

فنقول : قد أجبنا عن هذا السؤال ، فإنا نقول : المخبر عنه بأنه لا يخبر عنه إن كان اسمًا فهو باطل ، لأن كل اسم مخبر عنه ، وأقل درجاته أن يخبر عنه بأنه اسم ، وإن كان فعلًا فقد صار الفعل مخبرًا عنه .

الرابع : العل من حيث هو فعل ، والحرف من حيث هو حرف ، ماهية معلومة متميزة عمّا عداها ، وكل ما كان كذلك صح الإخبار عنه ، لكونه ممتازًا عن غيره ، فإذا أخبرنا عن الفعل من حيث هو فعل بأنه ماهية ممتازة عن الاسم فقد أخبرنا عنه بهذا الامتياز .

الخامس : الفعل إما أن يكون عبارة عن الصيغة الدالة على المعنى المخصوص ، وإما أن يكون عبارة عن ذلك المعنى المخصوص الذي هو مدلول لهذه الصيغة ، فإن كان الأول فقد أخبرنا عنه بكونه دليلًا على المعنى ، وإن كان الثاني فقد أخبرنا عنه بكونه مدلولًا لتلك الصيغة . فهذه سؤالات صعبة في هذا المقام فاحفظها ".

وقد ذكر القرافيُّ في خصائصه هذه الخصيصة ، أقصد أن الحرف لا يُخبَرُ به ولا يُخبَرُ عنه ، وأن هذه ممّا اتفق النحاة عليه ، وأطال الحديث في ردّها ونقضها ، وبَسطَ ردودَه ونقوضه في سياقات قائمة على المغالطة والمُماحَكة ، كعادته في صنيعه مع كثير من خصائص الاسم أو الفعل أو الحرف ، إذ يعرضها على أنها ممّا اتفق النحاة عليه أو أجمعوا ، ثم يقوم بمخالفة هذا الاتفاق أو نقض هذا الإجماع .

ولم يبتعد القرافي في كثير ممّا قاله في مناقشة هذه الخصيصة عن كيفية مناقشة الرازي لهذه المسألة .

٢- ابن السيد البطليوسي (ت ٥٢١هـ) : ما دلّ على معنى في غيره ولم يكن أحد جزأي الجملة المفيدة

قال ابن يعيش في شرح قول الزمخشري : (والحرف ما دلّ على معنى في غيره فقط) :" ومنهم من يضيف إلى هذا الحدّ : (ولم يكن أحدَ جزأي الجملة)، كأنه يفصل بذلك بين هذه الأسماء والحروف ، فإن هذه الأسماء ، وإن دلت على معنى في غيرها من الجهة المذكورة ، فقد تكون أحد جزأي الجملة ، ألا ترى أن أيْنَ وكَيْفَ يكون كل واحد منهما جزءًا لجملةٍ من نحوِ : أيْنَ زيدٌ ، وكَيْفَ عمروٌ ، فزيدٌ مبتدأ ، وأيْنَ الخبر، وكذلك عمروٌ مبتدأ وكيف الخبر، وتقول: مَن عندك ، فيكون مَنْ مبتدأ وعندك الخبر، فهذه الأشياء قد تكون أحد جزأي الجملة ، أي مبتدأ أو خبرَ مبتدأ ، وليس كذلك الحروف ، فإنه لا يُخْبَر بها ولا عنها، لا تقول : إلى قائمٌ ، على أن يكون إلى مبتدأ وقائمٌ الخبر، كما تقول: زيدٌ قائمٌ ، ولا عَن ذاهبٌ ، كما تقول : زيدٌ ذاهبٌ ... وقد صرّح ابن السرّاج بهذا المعنى في تحديد الحرف، فقال: هو الذي لا يجوز أن يُخْبَر عنه، ولا يكون خبرًا".

٣- العكبري (ت ٦١٦هـ) : مَا لا يكون أحد جزأي الْجُمْلَة .

وبمثله قال ابن الخشاب (ت ٥٦٧هـ) ، وابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) ، والرضي (ت ٦٨٦هـ)

قال الرضي في شرح قول ابن الحاجب في الكافية : (وهي اسم وفعل وحرف) : إنما قدم الاسم على الفعل والحرف لحصول الكلام من نوعه دون أخويه ، نحو زيد قائم ... ، ثم قدم الفعل على الحرف لأنه وإن لم يتأت من الفعلين كلام كما تأتى من الاسمين ، لكنه يكون أحد جزأي الكلام ، نحو ضرب زيد ، بخلاف الحرف، فإنه لا يتأتى منه ومن كلمة أخرى كلام.

٤- ابن مالك (٦٧٢هـ) في التسهيل : كلمة لا تقبل إسنادًا وضعيًّا بنفسها ولا بنظير .

وأورد أبو حيان على هذا الحد أمرين :

الأول : أن هذا الحد الذي ذكره فيه صيغة النفي ، وهو قوله (لا تقبل) فهو عَدَمِيّ، والعدمي لا يكون في الحد؛ لأن الحد إنما يكون بما تقوّمت منه الماهية ، والأعدام لا تتقوم منها الماهية؛ لأنها سُلُوب.

والثاني : أن في هذا الحد تجوزًا ، لأنه قال: (ولا بنظير) احتراز من الأسماء الملازمة للنداء، فإنها تقبل الإسناد بنظير ، وهذا مجاز، لم تقبل هي إسنادًا لا بنفسها ولا بنظير، إنما نظيرها هو الذي قبل الإسناد، فلا ينسب الإسناد إليها يوجه ، إنما ينسب إلى نظيرها .

قال ناظر الجيش : والجواب عن الأول : أن الفصول الوجودية إنما تعتبر في الحدود الحقيقية ، أي التي تحد بها الماهيات الحقيقية ، وهي التي لها وجود في الخارج ، أما الحدود الاصطلاحية ، أي التي تحد بها الماهيات الاعتبارية ، فيجوز في الفصول التي فيها أن تكون عدمية .

والجواب عن الثاني : أن القابل للإسناد المعنوي إنما هو مدلول الكلمة ، فتارة يقبل الإسناد بذلك اللفظ الدال عليه ، وتارة يقبله بنظير ذلك اللفظ ، وقد عرفت المراد بالنظير ما هو ، وإذا كان كذلك صح أن يقال : إن الأسماء الملازمة للنداء مثلا تقبل الإسناد ، بمعنى أن مدلولها قابل له ، لكن ذلك المدلول لا يقبل بذلك اللفظ ، وإنما يقبل بالنظير ، فلا مجاز إذًا

٥- ابن مالك (٦٧٢هـ) في شرح الكافية الشافية: ما لا يسند ولا يسند إليه.

٦- ابن إياز (ت ٦٨١هـ) : ما لا يكون أحدَ الجزأين المفيدين .

٧- الرضي (ت ٦٨٦هـ) : ما لا يصلح لكونه مسندًا ولا مسندًا إليه.

٨- الكيشي (ت ٦٩٥هـ) : ما لا يقبل الإسناد

٩- ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ) ، وناظر الجيش (ت ٧٧٨هـ) وابن أبي القاسم المكي (ت ٨٨٠هـ) : ما لا يكون ركنًا للإسناد .

١٠- أحمدُ بن يحيى بن المرتضى (ت ٨٤٠هـ) : ما لا يقع حكمًا ولا محكومًا عليه

١١- التهانوي (ت ١١٥٨هـ) : ما لا يصلح أن يكون محكومًا عليه ولا محكومًا به

الخصيصة الثانية : لا يُخبَرُ عن مُسمّاه ، وبمُسمّاه ، مُعبَّرًا عنه بلفظ الحرف .

قال القرافي ما خلاصته : الاسم يصحّ الإخبار بمسمّاه وعن مسمّاه معبَّرًا عنه بلفظه ، ويصحّ الإخبار عن مسمّاه وبمسمّاه معبَّرًا عنهما بغير لفظهما ، ويخبر عنه وبه مطلقًا .

فهذه ثلاثة أقسام ينبغي أن نتصورها : الإخبار عنها ، والإخبار عن مسمّاها مُعبَّرًا عنها بها ، والإخبار عن مسمّاها مُعبَّرًا عنها بغيرها .

فإذا تُصُورت الثلاثة الأقسام خرج منها الفرق بين الأسماء والأفعال والحروف .

ونقول حينئذ : الفعل يخبر بمسمّاه معبَّرًا عنه بلفظه وبغير لفظه ، ولا يخبر عن مسمّاه معبَّرًا عنه بلفظه ، ويخبر عن مسمّاه معبَّرًا عنه بغير لفظه ، ويخبر عنه وبه مطلقًا .

فتلخصت الأقسام الثلاثة الواقعة في الاسم في الفعل ، وكذلك باقي الأقسام الثلاثة في الحرف .

ثم قال: الحرف لا يخبر بمسمّاه معبَّرا عنه بلفظ الحرف ، ولا عن مسماه معبَّرًا عنه بلفظ الحرف ، ويجوز الإخبار عن مسمّاه وبمسمّاه معبَّرًا عنه بغير لفظ الحرف ، ويجوز الإخبار عنه وبه مطلقًا

ومثال ذلك أنّ (ليت) موضوع للتمني ، فلا يجوز الإخبار عن التمني ولا بالتمني معبّرًا عنه بلفظ (ليت) ، فلا يقال : ليت تَعلُّقُ الأمل ، ولا تَعلُّقُ الأمل ليت ، ويجوز إذا عبرنا بلفظ التمني عن هذا المسمّى الإخبار به وعنه ، فنقول : التمني تَعلُّق الأمل ، وهذا إخبار عنه ، وتَعلُّق الأمل التمني ، وهذا إخبار به ، لكن في الصورتين التعبير بلفظ التمني لا بلفظ ليت ، فهذان قسمان.

ويجوز الإخبار عن لفظ (ليت) مطلقًا ، والإخبار بها ، فتقول : ليت ناصبة للمبتدأ ، وثلاثة أحرف ، وداخلة على الجملة الاسمية ، إلى غير ذلك من الأخبار المرفوعة على أنها خبر للمبتدأ ، ومبتدؤها لفظ (ليت) ليس إلا .

ويخبر بها نحو : أحد الحروف المركبة من ثلاثة أحرف ليت ، وأحد الحروف المشبهة للأفعال ليت ، إلى غير ذلك من المبتدآت التي يكون لفظ (ليت) خبرًا عنها ، وهو مجمع عليه بين النحاة فيما يتداولونه طول أعمارهم

فقد ظهر أن الأقسام الثلاثة موجودة في الاسم والفعل والحرف ، غير أن الثلاثة جائزة في الاسم ، وهو خصيصته ، واثنان جائزان في الحرف ، وهو الإخبار بمسمّاه وعن مسمّاه معبّرًا عنه بغير لفظه .

والإخبار عنه ، أعني اللفظ ، في نفسه يجوز في الثلاثة ، وهذا ليس خصيصة لواحد منها ، بل يجوز الإخبار عن لفظ الفعل والحرف والاسم ، فنقول : زيد ثلاثة أحرف ، وليت ثلاثة أحرف ، وضرب ثلاثة أحرف.

ويجوز الإخبار بلفظ الاسم ولفظ الفعل ولفظ الحرف ، فنقول : أحد الثلاثي زيد وليت وضرب .

فالإخبار باللفظ وعنه لا حَجْرَ فيه في فعل ولا حرف من جهة اللغة ، بل جائز مطلقًا .

وكذلك لا حَجْرَ في الإخبار عن المسمّى إذا عُبّر عنه بغير لفظ الفعل والحرف ، فإن عُبّر عن المسمّى بلفظ الاسم والفعل والحرف فمن ههنا تخرج الخصائص ويتّجه الحَجْرُ من جهة اللغة ، ففي الاسم لا حَجْرَ مطلقًا ، وهو خصيصته التي امتاز بها على الفعل والحرف ، وهي كونه يخبر بمسمّاه وعن مسمّاه معبّرًا عنه بلفظه ، نحو : زيد أخوك ، وأخوك زيد .

والفعل يجوز فيه واحد منهما فقط ، وهو الإخبار بمسمّاه معبّرًا عنه بلفظه ، وهو قام ، ويمتنع فيه الإخبار عن مسمّاه معبّرًا عنه بلفظه .

وتحريره : أن مسمّى قام ، وهو المصدر في الزمان الماضي ، فيجوز مسمّى قام مركب من المصدر والزمان ، فتجعله مبتدأ تخبر عنه بلفظ مسمّى ، وهو اسم ، ولم تعبّر عنه بلفظ قام الذي هو فعل ، فلو قلت : قام مركب من المصدر والزمان ، مخبرًا عن المسمّى لامتنع لغة ، فبهذا الجواز وهذا الامتناع حصلت له خصيصة امتاز بها على الاسم والحرف ، لأن ذلك ممتنع فيه ، وبامتناع الإخبار عن مسمّاه معبّرًا عنه بلفظه امتاز على الاسم ، لجواز ذلك في الاسم ، فصار مجموع الجواز والامتناع خصيصة في الفعل لا توجد في الاسم ولا في الحرف .

وخصيصة الحرف هي امتناع الإخبار عن مسمّاه وبمسمّاه معبّرًا عنه بلفظ الحرف ، وذلك لأن مسمّى ليت التمني ، فلا تقل : ليت تعلق الأمل ، مخبرًا عنه ، ولا تعلق الأمل ليت مخبرًا به ، فجموع الامتناعين هو خصيصة الحرف ، فامتناع الإخبار عن مسمّاه معبَّرًا عنه بلفظه امتاز به على الاسم ، لجواز ذلك فيه ، ولا يمتاز به على الفعل ، لمشاركته له في هذا الامتناع ، وامتناع الإخبار بمسمّاه معبَّرًا عنه بلفظه امتاز به على الفعل ، لجواز ذلك في الفعل.

فمجموع الامتناعين هو خصيصته التي امتاز بها عليهما ، والجوازان هما خصيصة الاسم التي امتاز بها عليهما، والجمع بين الجواز والامتناع في الفعل هو خصيصة الفعل التي امتاز بها عليهما ، فبهذا التقرير يظهر لك خصيصة كل واحد منها، وأن الإخبار عن اللفظ لا يمتاز به واحد منها.

تنبيه : النحاة إنما وضعوا لفظ الاسم والفعل والحرف للألفاظ دون المعاني ، وقد ظهر لك هذه الألفاظ المسماة بالاسم والفعل والحرف يجوز الإخبار بها وعنها مطلقًا ، كما تقدم تقريره ، فإنه جائز بإجماع النحاة ، بل لا يكاد يستعمل الإخبار بها وعنها إلا النحاة ، لضرورة بيان علم النحو، فيكون قولهم : الحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه باطلٌ بإجماعهم ، لأن الحرف يخبر به وعنه بإجماعهم ، ولأن الحرف اسم للفظ ، وكذلك قولهم : الفعل لا يخبر عنه ، وإجماعهم على ذلك باطلٌ بإجماعهم ، لأنهم دائمًا يخبرون عن الفعل بأنه ماض ومستقبل وغير ذلك.

فإذا أردت تصحيح كلامهم ، ونفي التناقض عنه ، والخروج من هذه المضايق الصعبة ، رجعت إلى التفصيل المتقدم ، وحملت قولهم : (إن الحرف لا يخبر به ولا عنه) على أنه لا يخبر بمسمّاه ولا عن مسمّاه معبرا عنه بلفظ الحرف ، لا على الحرف نفسه ، فإنه يجوز الإخبار به وعنه مطلقًا.

ويحمل قولهم : (إن الفعل لا يخبر عنه) على أن معناه : لا يخبر عن مسماه معبّرًا عنه بلفظ الفعل ، لا على الفعل نفسه ، ويحمل قولهم : (الاسم يخبر به وعنه ، وأن هذا من خصائص الاسم) على أن معناه أن الاسم يخبر عن مسمّاه وبمسمّاه معبّرًا عنه بلفظه ، بخلاف الفعل والحرف.

وعلى هذه التفاسير يستقيم كلامهم ، ولا يبقى فيه تناقض ، وتندفع الأسئلة كلها ، ومن لم يفهم هذه المقاصد تناقضت عليه الفتاوى ، وتزلزلت عنده القواعد ، وشرَعَ يجيب عن الأسئلة أجوبةً فاسدةً ، كما تقدمت أجوبتهم.

الخصيصة الثالثة : يُعبّر عن مسمّاه معبَّرًا عنه بلفظ الحرف .

قال القرافي في بيان هذه الخصيصة للحرف :" إنه كما نقص في كونه لا يُخبر بمسمّاه معبَّرًا عنه به كما تقدم وزاد عليه الاسم بذلك ، فقد زاد الحرف على الاسم من وجه آخر، وهو أن الحرف يُعبَّر عن مسمّاه معبَّرًا عنه بلفظ الحرف ، ويقصر الاسم عنه في ذلك ، والفعل أيضًا ، فهي مزيةٌ له وخصيصةٌ ، فتقول : ليت زيدًا منطلق ، فتعبر عن التمني المتعلق بانطلاق زيد بليت ، ولو عبرت عن التمني بلفظ الاسم لامتنع ، فلو قلت : (التمني

منطلق) ، لم ينتظم كلامًا عربيًّا ، فقد قَصُر الاسم عن الحرف في هذا المقام ، ولو قلت : (تمنّى زيدًا منطلق) لم يجز ، رفَعْتَ الجميع أو نَصَبته أو بعضه ، حتى يأتي مع (تمنّى) الذي هو الفعل باسم هو فاعله ، فحينئذٍ ينتظم كلامًا عربيًّا مع نصبهما جميعًا ، فلم يُكْمِل الاسمُ وحدَه ولا الفعلُ وحده حتى اجتمعا ، وحينئذ قاما مقامه.

وهذه فضيلة حسنة له ، وخصيصةٌ امتاز بها على الاسم والفعل ، عوضت العرب بها عليه ما فاته من جهة الإخبار بمسمّاه وعن مسمّاه معبّرًا عنه به ، وظهر بهذه الخصيصة أن صحة الإسناد قد تكون من خصائص الحروف دون الأسماء والأفعال" .

الخصيصة الرابعة : امتناعُه من دخول علامات صاحبيه .

- الزجاجي (ت ٣٣٧هـ) : قال بعضهم : الحرف ما خلا من دليل الاسم والفعل ، فلم يسغ فيه شيء ممّا ساغ فيهما .

قال : هذا وصف ، وليس بحدٍّ له .

٢- ابن جني (ت ٣٧٧هـ) : والحرف مَا لم تحسن فِيهِ عَلامَة من عَلَامَات الْأَسْمَاء وَلَا عَلَامَات الْأَفْعَال وَإِنَّمَا جَاءَ لِمَعْنى فِي غَيره .

قال الشريف عمر بن إبراهيم الكوفي (ت ٥٣٩هـ) في شرح اللمع : هذا ليس بحدّ ، وإنما هو على سبيل التعليم .

وقال العكبري (ت ٦١٦هـ) في شرح اللمع أيضًا : حروف المعاني كلمة لا يصح أن يكون لها شيء من علامات الأسماء والأفعال .

٣- الوراق (ت ٣٨١هـ) : ما امتنع حدّ الِاسْم وَالْفِعْل مِنْهُ ، أَو امتنعت خواصهما مِنْهُ .

٣- الحريري (ت ٥١٦هـ) في الملحة :

والحرفُ مَا ليستْ لهُ عَلامَهْ فَقِسْ على قَولي تَكُنْ عَلّامَهْ

- قال الحريري في شرحها : شبه الحرف في تعريفه بإخلائه من العلامة بكون ثلاثة أثواب بيض معك ، فأعلمت اثنين منها ، فإخلاء الأخير من العلامة علامة له تخرجه عن الاشتباه وتزيل عنه الالتباس .

- وقال الفاكهي (ت٩٧٢هـ) في شرحها كذلك : الحرف كلمة دلت على معنى في غيرها وليس له علامة وجودية ، بل علامته التي امتاز بها عن قسيميه عدمية ، وهي ألا يقبل شيئا من خواص الاسم ولا من خواص الفعل ، فحينئذ يمتنع كونه واحدًا منهما ، فيتعين كونه حرفًا ، إذ لا مخرج عن ذلك كما دل عليه الاستقراء .

٤- ابن السراج الشنتريني (ت ٥٤٩هـ): وعلامته امتناع علامات الأسماء والأفعال منه .

٥- ابن الخشاب ٥٦٧ : وربما عُرّف بعلامة سلبية فقيل : الحرف ما لم تحسن فيه علامات الأسماء ولا علامات الأفعال ، ألا ترى أنك لا تقول : من قد ولا قد سوف .

٦- الحيدرة اليمني (ت ٥٩٩هـ) : وعلاماته تعريه من علامات الاسم والفعل.

٧- العكبري (ت ٦١٦هـ) : وَمن عَلَامَات الْحَرْف امتناعُه من دُخُول عَلَامَات صَاحِبيهِ لِأَن مَعَانِيهَا لَا تصُح فِيهِ .

٨- ابن معطي (ت ٦٢٨هـ) : وعلاماته ألا يقبل علامات الأسماء ولا علامات الأفعال ، وإنما يؤتى به رابطًا بين اسمين أو فعلين أو بين جملتين أو بين اسم وفعل ، أو مخصصا للاسم أو الفعل أو قالبًا لمعنى الجملة أو مؤكدًا لها عملًا أو زائدًا .

٩- ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) : قال في شرح الكافية الشافية :

والحرف ما من العلامات خلا كهل وبل وإنْ وليت وإلى

وقال في العمدة شرح العدة ١٠٦/١ : ويعرف الحرف بخلوه من علامات الأسماء والأفعال ، نحو هل وليت وسوف ، فإنها من الحروف ، إذ لا يصلح مع واحد منها شيء من العلامات المذكورة .

وقال في الألفية : سواهما الحرف كهل وفي ولم .

قال ابن الناظم (ت ٦٨٦هـ) : يعني أن هل وفي ولم حروف لامتناع كونها أسماءً أو أفعالا، لعدم صلاحيتها لعلاماتها، وعدم ما يمنع الحرفية.

وقال المرادي (ت ٧٤٩هـ): فكل ما لا يقبل شيئا من علامات الاسم ولا من علامات الفعل فهو حرف فترك العلامة علامة له

وقال ابن هشام : ويعرف الحرف بأنه لا يحسن فيه شيء من العلامات، التسع، كهل وفي ولم .

وقال الشاطبي (ت ٧٩٠هـ): لما عرف الاسم بخواصه، وعرف الفعل كذلك بخواصه، أخبر أن ما عداهما هو الحرف، فكل كلمة لم يصلح فيها شيء مما تقدم من خواص الأسماء أو خواص الأفعال فهي حرف، وهذا يدل من كلامه على أن تلك الخواص لم يشذ عنها شيء فعليك باختيار ما التزم عهدته.

١٠- ابن فلاح (ت ٦٨٠هـ) : خواص الحرف كلها سلبية ، ومنهم من قال : ما لم يحسن فيه علامات الأسماء ولا علامات الأفعال، ولا يستقيم هذا في الحروف المعرفة للأسماء والأفعال ، إذ يصير حاصل الخاصة بالنسبة إليها : والحرف ما لم يحسن فيه الحرف ، فيؤدي إلى تعريف الشيء بنفسه.

وإنما جعل عدم العلامة له علامة لأنه يمتاز بذلك عن قسيميه ، بدليل أنه لو كان معك ثلاثة أثواب وعلّمت اثنين منها لم تحتج إلى أن تعلم الثالث .

وقيل : لم توضع له علامة ثبوتية لأنه علامة في نفسه ، فلو وضع له علامة لأفضى إما إلى الدور أو إلى التسلسل .

ويرد على هذه العلة أن الاسم علامة للفعل ، لكونه مشتقا منه ، والمشتق منه علامة للمشتق مع أنه قد وضع للاسم علامة .

١١- ابن إياز (ت ٦٨١هـ) : (وقد اعترض على ذلك بعض المتأخرين بأن قال : علامات الأسماء والأفعال حروف ، وإذا كان كذلك اقتضى هذا توقف معرفة الشيء على نفسه ، وهو ممتنع) .

وقال في قواعد المطارحة (ت ٦٨١هـ): (وعلامته ألا تحسن فيه علامات الأسماء والأفعال . كذا قالوا ، وفيه نظر .

١٢- الإسفراييني (ت ٦٨٤هـ) : علامة الحرف التعري عن علامتهما

١٣- ركن الدين (ت ٧١٥هـ): علامته سلبية ، وهي سلب علامة الاسم والفعل عنه .

١٤- محمد بن الحسن الصايغ (ت ٧٢٠هـ) : علامة الحرف سلبه ممّا تقدم من علامات الأسماء والأفعال ، فتجريده من العلامة علامة له .

١٥- ابن الوردي (ت ٧٤٩هـ) : الحرف كلمة لا يحسن فيها شيء من علامات الأسماء أو الأفعال .

١٦- ابن هشام (ت ٧٦١هـ) : ويعرف الحرف بأنه لا يحسن فيه شيء من العلامات التسع .

يقصد الخمسة التي ذكرها للاسم ، والأربعة التي ذكرها للفعل .

١٧- علي بن سليمان المرداوي (ت ٨٨٥هـ) : قيل: لَا يحْتاج إِلَى حد لَهُ ، لأَن ترك العَلامَة له عَلامَة ، وَهذا اخْتَارَهُ جمَاعَة مِنهُم الحريري ، وردَّ بأنه لتعريف حَقِيقَة الْمَحْدُود، وَلاَ تُعْرَفُ حَقِيقَةٌ بِترْكِ تعْرِيفِها .

١٨- شمس الدين الجَوْجَريّ (ت ٨٨٩هـ): الحرف ما لا يصلح معه شيء من علامات الأسماء ولا من علامات الأفعال.

١٩- السيوطي (ت ٩١١هـ) : الحرف لا علامة له ، علامته ألا يقبل شيئا من علامات الأسماء والأفعال .

٢٠- ابن كمال باشا (ت ٩٤٠هـ) : والحرف عارٍ عن خواصّهما .

الخصيصة الخامسة : المترادفان يقوم كلٌّ واحد منهما مقامَ الآخر ، إلا الحروف مع ما يرادفها من الأسماء ، من غير استثناء .

هذه الخصيصة للحرف هي : مباينتُه لقاعدةٍ مشهورةٍ ، وهي أن شأن المترادفين أن يقومَ أحدُهما مَقامَ الآخر في صحة الإسناد . ذكر ذلك القرافي في خصائصه .

ورأى الرازي أن هذا هو الأظهر من أول النظر ، وأن الحق أنه غير واجب ، قال ما **خلاصته** : الألفاظ المترادفة هي الألفاظ المفردة الدالة على مسمى واحد باعتبار واحد . وهل تجب صحة إقامة كل واحد من المترادفين مقام الآخر أم لا ، الأظهر في أول النظر ذلك ، لأن المترادفين لا بدّ وأن يفيد كل واحد منهما عين فائدة الآخر، فالمعنى لما صحّ أن يضمّ إلى معنى حينما يكون مدلولا لأحد اللفظين لا بدّ وأن يبقى بتلك الصفة حال كونه مدلولا للفظ الثاني ، لأن صحة الضم من عوارض المعاني لا من عوارض الألفاظ ، والحق أن ذلك غير واجب ، لأن صحة الضم قد تكون من عوارض الألفاظ ، لأن المعنى الذي يعبر عنه في العربية بلفظ مِنْ يعبر عنه في الفارسية بلفظ آخر ، فإذا قلت : خرجت من الدار استقام الكلام ، ولو أبدلت صيغة مِن وحدها بمرادفها من الفارسية لم يجز، فهذا الامتناع ما جاء من قبل المعاني ، بل من قبل الألفاظ ، وإذا عقل ذلك في لغتين فلِمَ لا يجوز مثله في لغة واحدة.

الخصيصة السادسة : امتناع التركيب فيه .

الأصل في حروف المعاني جميعها البساطة وعدم التركيب ، وهذا مذهب معظم النحاة في جميع حروف المعاني ، وقال بعضهم بتركب عدد من حروف المعاني ، على خلاف الأصل ، وردّه آخرون انتصارًا للأصل فيها ، والقائلون بتركب البعض يرون التركب من حرفين من حروف المعاني ، بمعنى ضمهما لبعضهما ليتكون حرف ثالث ليس على معنى أحدهما ولا على معناهما معًا ، ويرفضون القول بتركب حرف من حروف المعاني من ثلاثة أحرف منها معًا .

وحروف المعاني ثمانون حرفًا في أحد الأقوال ، وتتجاوز المائة على التفصيل ، وما ذهب بعضهم إلى القول بتركبه واحد وعشرون حرفًا ، والخلاف في جميعها قائم ، بل القول ببساطة عدد منها هو الأقوى ، **و**هي :

١- إذما : مركَّبَة من إذ الظرفية و ما الكافّة

- إذن : قال الأكثرون: إنها بسيطة، وذهب الخليل، في أحد أقواله، إلى أنها مركبة من إذ وأن.

•ألَا التنبيهية الاستفتاحية : الخفيفة اللام ، ذهب الزمخشري إلى القول بتركبها من همزة الاستفهام ولا النافية ، ووافقه قوم منهم ابن هشام ، وذهب الآخرون إلى القول ببساطتها ، واختاره الشيخ أبو حيان، لأن الأصل البساطة ، بحسب الأصل في الحروف .

•ألّا التحضيضية : مركبة من أن المصدرية ولا النافية .

•أمَا التي للعرض : قال المرادي : والظاهر أن أما مركبة من الهمزة وما النافية فهي كلمتان .

•أمّا بفتح الهمزة وتشديد الميم : ذهب ثعلب إلى أن أما جزءان، وهي إن الشرطية وما، حذف فعل الشرط بعدها، ففتحت همزتها مع حذف الفعل، وكسرت مع ذكره.

•إمّا : الجمهور على القول ببساطتها ، وذهب سيبويه ومن وافقه إلى القول بتركبها من إنْ الشرطية و ما الزائدة ، ثم أدغمت النون في الميم .

• بلى الجوابية : ذهب الفراء وابن فارس وآخرون إلى القول بتركبه من بل العاطفة والألف الزائدة ، قالوا : إنَّما تركَّب مع الألف لأنَّ بلى حرف جواب ، وحقُّ حروف الجواب أن يوقفَ عليها ، لأنَّها نائبة عن جملة ، ولمَّا لم يمكن الوقوف على (بل) لأنَّه حرف عطف ، وحروف العطف لا يوقف عليها ، تركَّب مع الألف لإمكان الوقف .

والجمهور على القول ببساطتها على الأصل في حروف المعاني ، قال الرضي : والأولى كونها حرفا برأسها ، وقال الإربلي : والصحيح الإفراد لأنه الأصل ولا موجب لمخالفته ، وقال أبو حيان (ت ٧٤٥هـ) : وأما بلى فهو حرف ثلاثي الوضع مرتجل ، والألف من سنح الكلمة ، وقال المرادي : حرف ثلاثي الوضع ، والألف من أصل الكلمة ، وقال ابن هشام (ت ٧٦١هـ) : حرف جواب أصلي الألف .

•كأنَّ التشبيهية :

قال المرادي : مذهب الخليل، وسيبويه، والأخفش، وجمهور البصريين، والفراء، أنها مركبة من كاف التشبيه وإن. فأصل الكلام عندهم: إن زيداً كالأسد. ثم قدما الكاف، اهتماماً بالتشبيه، ففتحت إن، لأن المكسورة لا يدخل عليها حرف الجر . وذهب بعضهم إلى أن كأن بسيطة غير مركبة. واختاره صاحب رصف المباني، ونسبه إلى أكثرهم.

قلت: وفي نسبة القول بالبساطة إلى أكثرهم نظر. فإن الظاهر أن الأكثر يقولون بالتركيب. ولعدم اشتهار القول بالبساطة .

وقال ابن هشام : حرف مركب عِنْد أَكْثَرهم حَتَّى ادّعى ابْن هِشَام وَابْن الخباز الْإِجْمَاع عَلَيْهِ ، وليس كذلك ، وقال آخرون ببساطتها على الأصل ، ومنهم المالقي في رصف المباني .

●كَلّا الجوابية : ذهب ثعلب إلى القول بتركبها من كاف التشبيه ولا النافية وإنَّما شُدِّدت لامها لتقوية المعنى ، ولدفع توهم بقاء معنى الكلمتين ، ولتخرج عن معناها التشبيهي. وقال صاحب رصف المباني: هي بسيطة عند النحويين، إلا ابن العريف جعلها مركبة من كل ولا. وهذا كلام خلف، لأن كل لم يأت لها معنى في الحروف، فلا سبيل إلى ادعاء التركيب من أجل لا .

●كما : قال المرادي : اعلم أن كما، عند التحقيق، كلمتان. وهما: كاف التشبيه أو التعليل، وما.

●لا الناهية : قال المرادي : وزعم بعض النحويين أن أصل لا الطلبية لام الأمر، زيد عليها ألف، فانفتحت .

●لات : حرف نفي، أصله لا، ثم زيدت عليها التاء كما زيدت في ثمت وربت. هذا مذهب الجمهور. وقيل: هي مركبة من لا والتاء .

●لعلّ : ومذهب أكثر النحويين أنه حرف بسيط، وأن لامه الأولى أصلية. وقيل: هو حرف مركب، ولامه الأولى لام الابتداء. وقيل: بل هي زائدة، لمجرد التوكيد بدليل قولهم عل في لعل. وهذا مذهب المبرد وجماعة من البصريين.

● لكنَّ الاستدراكية : ومذهب البصريين أن لكن بسيطة. وهو حرف نادر البناء، لا مثال له في الأسماء، ولا في الأفعال. قال ابن يعيش: وألفه أصل، لأنا لا نعلم أحداً، يؤخذ بقوله، ذهب إلى أن الألفات في الحروف زائدة. فلو سميت به لصار اسماً، وكانت ألفه زائدة، ويكون وزنه فاعلاً، لأن الألف لا تكون أصلاً في ذوات الأربعة، من الأسماء والأفعال.

وقال الفراء: لكن مركبة أصلها لكن أن، فطرحت الهمزة ونون لكن.

ونقل صاحب اللباب عن الكوفيين أنها مركبة من لا وإن والكاف زائدة والهمزة محذوفة. ونقله عنهم ابن يعيش أيضاً، قال: وذهب الكوفيون إلى أنها مركبة وأصلها إن زيدت عليها لا والكاف. وهو قول حسن لندرة البناء وعدم النظير ويؤيده دخول اللام في خبره، كما تدخل في خبر إن على مذهبهم. ومنه : ولكنني من حبها لعميد . ،ورد هذا القول بأن تركيب حرفين وجعلهما واحدًا وارد ، وأما التركيب من ثلاثة أحرف للمعاني وجعلها واحدا فمخالف لأقيسة العربية .

والمذهب الأول أقوى لضعف تركيب ثلاثة أشياء، وجعلها حرفاً واحداً

وقيل: إنها مركبة من لا وكأن والكاف للتشبيه وأن على أصلها ولذلك وقعت بين كلامين من نفي لشيء وإثبات لغيره ، وهو رأي السهيلي .

- لمَّا النافية الجازمة : وهي مركَّبة من لم الجازمة و ما الزائدة ، على مذهب الجمهور ، والآخرون على القول ببساطتها ، على الأصل في حروف المعاني .
- لن الناصبة النافية : ذهب الخليل والكسائي إلى القول بتركبها من (لا) النافية و (أن) الناصبة للفعل المستقبل ، ومذهب سيبويه والجمهور القول ببساطتها .
- لولا التحضيضية : مركبة من لو الامتناعية ولا النافية
- لوما التحضيضية : مركبة من لو الامتناعية و ما المغيّرة
- مهما : قال المرادي : واختلف النحويون فيها، فقيل: إنها بسيطة، ووزنها فعلى، وألفها إما للتأنيث، وإما للإلحاق وزال التنوين للبناء. فهي على هذا من باب سلس. وقال ابن **إياز:** لو قيل إنها مفعل، تحامياً لذلك، لم أر به بأساً. وقال الخليل: هي مركبة من ماما، وما الأولى التي للجزاء، والثانية التي تزاد بعد الجزاء. واستقبحوا التكرير، فأبدلوا من ألف الأول هاء، وجعلوهما كالشيء الواحد. وقال الأخفش، والزجاج، والبغداديون: هي مركبة من مه بمعنى: اسكت، وما الشرطية. قالوا: وقد تستعمل مه مع من التي هي شرط، فيقال: مهمن. وقال قطرب: لم يحمل الجزم بها عن فصيح. يعني مهمن. وقد أجاز سيبويه أن تكون مه أضيف إليها ما.
- هلّا التحضيضية : مركبة من هل الاستفهامية ولا النافية

واصطلاح النحاة في المركَّبِ أنه اللفظ المركَّب من لفظين ، دلَّ أحدُهما حالة التركيب أم لا ، فالدالُّ نحو (قام زيد) ، وغيرُ الدالِّ نحو (بعلبك ، ورَامَ هُرْمُز).

واصطلاح المنطقيين والأصوليين أنَّ المركب ما دلَّ جزؤُه على معنى حالة التركيب ، نحو (زيدٌ قائمٌ) ، و (غلام زيدٍ) ، فإنَّ كلَّ واحدٍ من هذين المفرَدَين يفيد معناه حالة التركيب ، ويكون على هذا (بعلبك ، ورامَ هُرْمُز) مفردًا عندهم ؛ لعدم دلالته حالة التركيب.

الخصيصة السابعة : لزوم الاشتراك له في جميع موارده التي وقع التركيب له فيها دون البساطة من جهة الوضع الاصطلاحي ، لا من جهة الوضع اللغوي .

قال القرافي : " وذلك أنَّ كلَّ حرفٍ مُرَكَّب نحو ليت وثم يسمّى حرفًا اصطلاحًا، وكُلَّ جزءٍ من أجزائه يسمّى حرفًا ؛ فقد صار لفظ الحرف مشتركًا فيه في جميع موارد الحروف المركَّبة، أمَّا الحروف البسيطة فإنَّها تُسمَّى حرفًا من جهةٍ واحدةٍ نحو كاف التشبيه، وباء

الإلصاق ، ولام الملك ، إلى غير ذلك من الحروف البسيطة، وصار كلُّ حرفٍ مركَّبٍ مِثالًا للفظ مشتركٍ بين الجزء والكل ، واطَّرد ذلك في الحروف بخلاف الأسماء والأفعال ؛ فكان ذلك خصيصة له.

الخصيصة الثامنة : صون رتبته عليه .

هذه الخصيصة كذلك ممّا ذكره القرافي من خصائص الحرف ، وهي :" صَوْنُ رُتْبته عليه لا يتغير عنها ، إمَّا مقدمًا دائمًا كليت وأخواتها ، أو مؤخَّرًا دائما كتاء التأنيث ، والتنوين ، ونوني التأكيد ، وألفي التأنيث ، ونحوها ، وعكس ذلك السينُ ، وسوف ، وقد ، ونواصبُ الأفعال ، وجوازمُها ، وحروفُ الأجوبة نعم ، ولا، وبلى ، وحروفُ العطف ، لا ينطق بها إلَّا مقدَّمة.

وكلُّ حرفٍ وضع في رتبة لا يفارقها ولا ينطق به إلَّا فيها ، فلا يجوز: زيدٌ منطلق ليت ، ولا جاء زيد عمرو ثم ، ولا شيء من ذلك ، ويجوز : زيدٌ منطلق ، ومنطلقٌ زيدٌ ، وأكرمت زيدًا ، وزيدًا أكرمت ، ولا يجب حفظ الرُّتبة على اسمٍ ولا فعلٍ إلَّا أن يعرض عارضٌ من استفهامٍ أو نحوه مما يوجب صدر الكلام أو آخره ، كَعَوْد الضمائر ، نحو : أكرَم غلامُه زيدًا ، وأمَّا أصل الوضع فلا ينافي حَجْرًا إلَّا في الحروف فهو من خصائصها.

الخصيصة التاسعة : عدم تحمّله الضمائر .

ذكر القرافي أن من خصائص الحرف :" عدم تحمُّل الضمائر ، بخلاف الأسماء والأفعال .

أمَّا الأفعال فجميعها قابلٌ لتحمُّل الضمير في حالة من أحوالها .

وأمَّا الأسماء ففيها تفصيلٌ : الجامد منها لا يتحمل الضمير في حالة كالفرس والحجر ونحوهما ، وأمَّا المشتقات فكلُّها قابلةٌ لتحمُّل الضمير ، إلَّا أن ترفَع ظاهرًا ، فلا يبقى فيها ضميرٌ ، نحو زيد قائم أبوه .

وأمَّا الحروف فلا تتحمل الضمير في حالة.

الخصيصة العاشرة : لا يفيد إلا حالة التركيب .

هذه الخصيصة غير منفكّة عن الحدّ الذي وضعه الزجاجي (ت ٣٧٣هـ) للحرف ، وقد تقدم الكلام فيه في تعداد حدود الحرف ، وهو قوله : الحرف ما دلّ على معنى في غيره.

●الزجاجي : قال آخرون : الحرف ما لا يستغني عن جملة يقوم بها ، نحو : لن يقوم زيد ، وما خرج بكر ، وإن أخاك شاخص ، وإن محمدًا في الدار ، لا بدّ أن يكون بعده اسمان ،

أو اسم وفعل ، أو اسم وظرف وقال أيضًا: وهذا وصف للحرف صحيح ، وليس بحدّ له ، إنما الحد ما ذكرت لك .

٢- الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) : الحرف ما دلّ على معنى في غيره ، ومن ثمّ لم ينفك من اسم أو فعل يصحبه .

٣- ابن يعيش : " وقوله : (ومن ثمّ لا ينفك من اسم أو فعل يصحبه) ، يريد : ولكونه لا يدل على معنى إلَّا في غيره ، افتقر إلى ما يكون معه ليفيد معناه فيه.

٤- النحاس في شرح المقرب : الكلمة لا بد وأن تدل على معنى ، فذلك المعنى إما أن يفتقر في تمام فهمه إلى ضميمة أوْ لا ، فإن افتقر فهو الحرف

وقال أيضًا : الحرف كلمة تفتقر في تمام فهمها إلى ضميمة.

وقَالَ : وَالْفرق بَينه وَبَين الِاسْم وَالْفِعْل أَن الْمَعْنى الْمَفْهُوم مِنْهُ مَعَ غَيره أتم من الْمَفْهُوم مِنْهُ حَال الْإِفْرَاد بخلافهما فالمفهوم مِنْهُمَا فِي التَّرْكِيب عين الْمَفْهُوم مِنْهُمَا فِي الْإِفْرَاد

٥- السيوطي " فالحرف مَشْرُوط فِي إِفَادَة مَعْنَاهُ الَّذِي وضع لَهُ انضمامه إِلَى غَيره من اسْم كالْبَاء فِي مَرَرْت بزيد أَو فعل كقد قَامَ أَو جملَة كحروف النَّفْي والاستفهام وَالشّرط .

٦- وخالف القرافي ما عليه الجمهور فذهب إلى أن حروف المعاني إن كانت من حرفين فأكثر أفادت معناها التصوري أفردت أو ركبت ، بخلاف الأحادية فلا تفيده إلا مركبة

الخصيصة الحادية عشرة : لا ينعقد منه ومن الاسم وحده ، ولا منه ومن الفعل وحده ، ولا منه مع حرف آخر ، فائدة .

١- ابن السراج (ت ٣١٦هـ) : "والحرف لا يأتلف منه مع الحرف كلام ، لو قلت أَمِنْ ، تريد ألف الاستفهام ومِنْ التي يجر بها لم يكن كلامًا ، وكذلك لو قلت : ثم قد ، تريد ثم التي للعطف وقد التي تدخل على الفعل لم يكن كلامًا ، ولا يأتلف من الحرف مع الفعل كلام لو **قلت** : أيقوم ، ولم ترد ذكر أحد ، ولم يعلم المخاطب أنك تشير إلى إنسان ، لم يكن كلامًا ، ولا يأتلف أيضًا منه مع الاسم كلام ، لو قلت : أزيد كان كلامًا غير تام ، فأما يا زيد ، وجميع حروف النداء فتبين استغناء المنادي بحرف النداء ، وما يقوله النحويون : من أن ثم فعلًا يراد ، تراه في باب النداء إن شاء الله.

والذي يأتلف منه الكلام الثلاثة الاسم والفعل والحرف ، فالاسم قد يأتلف مع الاسم نحو **قولك** : الله إلهنا ، ويأتلف الاسم والفعل نحو : قام عمرو، ولا يأتلف الفعل مع الفعل والحرف لا يأتلف مع الحرف ، فقد بان فروق ما بينهما.

٢- العكبري (ت ٦١٦هـ) : وَمن علاماته أَنه لا ينعقد مِنْهُ وَمن الِاسْم وَحده ، وَلَا من الْفِعْل وَحده ، فَائِدَة .

٣- ابن فلاح (ت ٦٨٠هـ) : القسمة العقلية تقتضي تركيب الأنواع الثلاثة ستة أقسام ، المستعمل منها اثنان وهما : الاسم مع الاسم ، نحو زيد منطلق ، والاسم مع الفعل ، نحو انطلق زيد ، وأربعة منها مهملة ، وهي : الفعل مع الفعل ، لعدم المخبر عنه ، والفعل مع الحرف لعدم المخبر عنه ، والحرف مع الحرف لعدم الخبر والمخبر عنه ،، والاسم مع الحرف لعدم الخبر .

٤- الرضي (ت ٦٨٦هـ) : الحرف ما لا يتأتى منه ومن كلمة أخرى كلام.

٥- السيوطي (ت ٩١١هـ) : وَلَا يُمكن فِي كلمة خلافًا لِابْنِ طَلْحَة ، وَلَا اسْم وحرف خلافًا للفارسي ، وَلَا فعل وحرف خلافًا للشلوبين ، بل فِي اسْمَيْنِ ، وَاسم وَفعل .

الخصيصة الثانية عشرة : لا يدخله الإعراب .

الجمهور على أن الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال ، وما بُني من الأسماء فمخالف للأصل ، لعلّة معلومة ، وأن الأصل في الأفعال البناء ، والماضي والأمر ملازمان للبناء ، وأعرب المضارع في بعض أحواله لعلة مذكورة كذلك .

والكوفيون على أن الإعراب أصل في الأسماء وفي الأفعال ، وبناء الماضي والمضارع في بعض أحواله على خلاف الأصل ، والأمر معرب غير مبني .

ونقل ضياء الدين بن العلج أن بعض النحويين ذهب إلى أن الإعراب أصل في الأفعال فرع في الأسماء .

وأمّا الحرف فلا خلاف في ملازمته للبناء ، لا يخرج إلى الإعراب في حال من الأحوال .

قال الرضي في التعليل لما بني من الأسماء بمشابهته للحرف : وههنا تكفي أدنى مشابهة لأجل البناء ، بخلاف مشابهته للفعال ، وذلك لتمكن الحرف ورسوخه في البناء دون الفعل .

الخصيصة الثالثة عشرة : أخواه يكونان معمولين ، ولا يكون هو معمولًا .

يجيء الاسم عاملًا في الفعل ، ومعمولًا له أو للحرف ، ويجيء الفعل كذلك عاملًا في الاسم ، ومعمولًا له أو للحرف ، ويجيء الحرف عاملًا في أخويه ، ولم يحفظ ، أو يذكر ، مجيئه معمولًا مطلقًا ، لهما أو لحرف .

الخصيصة الرابعة عشرة : لا محلّ له بمفرده من الإعراب .

هذه الخصيصة شديدة الصلة بالخصيصة السابقة ، وليست إياها ، كما أنها متراكبة من عدد من الخصائص السابقة ، وتوضيح هذا أن يقال : ليس للحرف بمفرده محلّ من الإعراب ، وذاك لما تقدّم من تفصيله من أنه لا يكون بمفرده أحد جزأي الجملة ، أقصد لا يقع مسندًا ولا مسندًا إليه ، وأنه على الأشهر والأصحّ لا يدلّ على معنى في نفسه بل في غيره فقط ، وأنه لا يفيد إلا حالة التركيب ، وأنه لا ينعقد منه ومن الاسم ، أو منه ومن الفعل ، أو منه ومن حرف آخر ، فائدة .

وعليه : إنما يكون للحرف مع مدخوله محلّ من الإعراب ، لا بمفرده ، كوقوع الجار والمجرور نائب فاعل ، ومجيء الحرف المصدري مع ما انسبك معه مبتدأ أو خبرًا أو فاعلًا أو نائب فاعل أو مفعولًا أو اسمًا مجرورًا أو غير ذلك .

قال ابن إياز : وأما الحرف فإنه كجزء من الكلمة ، وجزء الكلمة لا يكون مفعولًا أو مبتدأً .

الخصيصة الخامسة عشرة : يزاد خطًا ولا ينطق به ، بخلاف أخويه .

الخصيصة السادسة عشرة : الاسم والفعل يدلان على معنيين في حالة واحدة ، أما الحرف فيدل في حالة واحدة على معنى واحد ، وفي حالة أخرى على معنى آخر .

قال ابن إياز في تعليل تسمية الحرف حرفًا : ذكر بعضُهم أنه إنما سمّي بذلك لأنه يأتي في الكلام على وجه واحد ، والاسم قد يدلّ في حالة واحدة على معنيين ، مثل أن يكون فاعلًا ومفعولًا في وقت ، كقولك : رأيت ضارب زيد ، فضارب زيد في هذه الحالة فاعل ومفعول ، وكذلك : جاءني غلام صاحبك ، فإن صاحبك مضاف ومضاف إليه ، والفعل أيضًا يدل على معنيين الحدث والزمان ، ويكونان معربين ومبنيين وصحيحين ومعتلين ، والحرف لا يكون إلا على وجه واحد ، لا تجد فيه شيئا مما أريتك في الاسم والفعل ، فلما كان كذلك سموه حرفًا ، لأن الحرف في اللغة الوجه الواحد ، ومنه قوله تعالى : (ومن الناس من يعبد الله على حرف) ، أي على وجه واحد ، والمعنى أنه يؤمن بالله ما دامت حاله حسنة مستقيمة ، فإن غيرها الله تعالى وامتحنه كفر به .

فإن قيل : فإنا نرى الحرف الواحد يرد لمعان كثيرة ، وذلك نحو مِنْ فإن لها معاني متعددة ، ونحو ما فإنها كذلك .

قيل : الفرق بين الاسم والفعل وبين الحرف أنهما يدلان على معنيين في حالة واحدة والحرف إنما يدل في حالة واحدة على معنى واحد ، وفي حالة أخرى على معنى آخر ، فلا يلزم ما ذكرت ، وهذا واضح .

الخصيصة السابعة عشرة : لا يوصف بتعريف أو تنكير .

معلوم أن التعريف من خصائص الأسماء ، وأن الأصل في الأسماء التنكير ، وهذان أمران غير محتاجين إلى دليل .

ومعلوم كذلك أن الأفعال نكرات .

قال ابن إياز : لأنه لمّا كان معناه في الاسم والفعلِ صار كالجزء منهما ، وجزءُ الشيء لا يُوصف بمعرفة ولا نكرة .

وقال السيوطي : الأفعال نَكِرات ، لأنَّها موضوعة للخَبَر ، وحقيقة الخَبَر أنْ يكونَ نَكِرةً ، لأنَّه الجُزءُ المُستفاد ، ولو كانَ الفِعْلُ معرفةً لَمْ يَكُنْ فيه للمخاطَبِ فائدة ، لأنَّ حَدَّ الكلام أنْ تبتدئَ بالاسم الَّذي يعرفه المُخاطَب كما تعرفُه أنت ، ثُمَّ تأتي بالخَبَر الَّذي لا يعلمُه ليستفيده

الخصيصة الثامنة عشرة : ملازمته للجمود وعدم تصرّفه بحال .

الحرف الأصل في الجمود ، والأصل في الأسماء والأفعال التصرف ، وما جمد من الأسماء والأفعال فلشبهه بالحرف بوجه من أوجه الشبه ، كما أن هذا الشبه به كان سبب بنائهما .

قال ابن عصفور : وأما ليس فإنها لم تتصرف لتمكن شبه الحرف فيها ، حتى قال بعضهم إنها حرف .

وقال ابن مالك : وبنيت لدن في أكثر اللغات لشبهها بالحروف في لزوم استعمال واحد

وقال أيضًا : وكان حقه ، يقصد مع ، أن يبنى لشبهه بالحروف في الجمود المحض .

وفي شرح الكافية للرضي : وإذا شابه الفعلُ الحرفَ ، كما في عسى وفعل التعجب ، أعطي حكم الحرف في عدم التصرف .

الخصيصة التاسعة عشرة : الحرف لا يدخله التصريف بحال .

وإنما كان هذا كذا لعدم تصرّف الحرف ، إذ التصريف تصرّف ، وما لا يتصرّف في نفسه لا يُتصرّف فيه ، بمعنى لا يدخل ألفاظ الحروف تثنية ولا جمع ولا تصغير ولا إمالة ولا غير ذلك من أنواع التصريف .

قَال الرضي في شرح قول ابن الحاجب في الشافية : " وَرَفَضُوا تَصْغِيرَ الضَّمَائِرِ ، وَنَحْو مَتَى وَأَيْنَ ومن وما وحيت وَمُنْذُ وَمَعَ وَغَيْرِ وَحَسْبُكَ) ، قال : إنما امتنع تصغير الضمائر

لغلبة شبه الحرف عليها مع قلة تصرفها ، إذ لا تقع لا صفة ولا موصوفة كما تقع أسماء الإشارة ، ولمثل هذه العلة لم تصغر أسماء الاستفهام والشرط ، فإنها تشابه الحرف ولا تتصرف بكونها صفات وموصوفات . وأما مَنْ ومَا الموصولتان فأوغلُ في شبه الحرف من (الذي) لكونهما على حرفين ، ولعدم وقوعهما صفة كالذي . وحيث وإذ وإذا ومُنْذُ مثل الضمائر في مشابهة الحرف ، وأقلُّ تصرفاً منها ، لأنها مع كونها لا تقع صفات وَلا موصوفات تلزم في الأغلب نوعاً من الإعراب . وأما مع فإنه وإن كان معربًا لكنه غير متصرف في الإعراب، ولا يقع صفة ولا موصوفًا ، مع كونه على حرفين . وكذا عند لا يتصرف وإن كان معربًا على ثلاثة . وكذا لم يصغر لَدُن لعدم تصرفه . وإنما لم يصغر غير كما صغر مثل وإن كانت المغايرة قابلةً للقلة والكثرة كالمماثلة لقصوره في التمكن ، لأنه لا يدخله اللام ولا يثنى ولا يجمع بخلاف مثل . ولا يصغر سوى وسواء بمعنى غير أيضًا .

وفي شرح اليزدي في شرح نص ابن الحاجب السابق : لا يجوز التحقير في الاسم الجاري مجرى الحروف ، والجاري مجرى الأفعال ، كما لا تحقر الحروف والأفعال ، فلم تحقر أين ومتى ومن وما وحيث لكونها متضمنة معنى الاستفهام والشرط ، كما لا تحقر إنْ وهل ، ولم تحقر منذ لتوغلها في الحرفية ، بخلاف مذ لأنها أدخل في الاسمية بالتصرف فيها بحذف النون ، أو لأنه أداة كالحرف ، ولم تحقر مع لكونها شبيهة الحرف بالوضع ، ولم تحقر غير لكونها في معنى الاستثناء ، ولا أمس وغدًا وعند لكون الكل غير متصرف فيه كالحروف .

وقال في شرح قول ابن الحاجب في الشافية : (والحروف لا تمال) : لا تمال الحروف لعدم تصرفها ، والإمالة تصرف .

وقال اليزدي : الدليل على امتناع إمالة الحروف أن الإمالة تصرّف يستدعي محلّا متصرّفًا فيه ، فلو كانت في الحروف لزم التصرف فيها كالتصرف في الأسماء والأفعال ، واللازم باطل لكون الحروف جوامد .

وفي الجنى الداني : وذهب ابن ملكون إلى أن مذ ليست محذوفة من منذ. قال: لأن الحذف والتصريف لا يكون في الحروف. ورده الشلوبين بتخفيف إن وأخواتها. وقال صاحب رصف **المباني:** الصحيح أنه إذا كان اسماً فهو مقتطع من منذ، وأما إذا كان حرفاً فهو لفظ قائم بنفسه.

الخصيصة الموفية العشرين : حروف المعاني تَرفع وتَنصب وتَجر وتَجزم ، بلا خلاف ، ولا تجتمع هذه الأعمال الأربعة في الأسماء ولا في الأفعال .

الخصيصة الحادية والعشرون : لا يقع الحذف فيه قياسًا ، بخلاف أخويه .

هذه الخصيصة مستفادة من الأشباه والنظائر للسيوطي ، قال رحمه الله تعالى وأحسن إليه : اختصار المختصر لا يجوز ، لأنه إجحاف به ، ومن ثم لم يجز حذف الحرف قياسًا .

قال ابن جني في المحتسب : أخبرنا أبو علي قال : قال أبو بكر حذف الحرف ليس بقياس ، لأن الحروف إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار ، فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصرًا لها هي أيضًا ، واختصار المختصر إجحاف به ، ومن ثم أيضًا لم يجز حذف المصدر والحال إذا كان بدلًا من اللفظ بفعلهما ، ولا الحال النائبة عن الخبر ، ولا اسم الفعل دون معموله ، لأنه اختصار للفعل .

وفي شرح التسهيل لأبي حيان : لا يجوز حذف لا من لا سيما ، لأن حذف الحرف خارج عن القياس ، فلا ينبغي أن يقال لشيء منه إلا حيث سُمع .

وسبب ذلك أنهم يقولون : حروف المعاني إنما وضعت بدلًا من الأفعال طلبًا للاختصار ، ولذلك أصل وضعها أن تكون على حرف أو حرفين . وما وضع مؤديًا معنى الفعل واختصر في حروف وضعه لا يناسبه الحذفُ لها .

وقال ابن هشام في حواشي التسهيل : لا يجوز حذف جواب أمّا لأن شرطها حُذِف ، فلو حُذف الجواب أيضا لكان إجحافًا بها .

وقال صاحب البسيط : القياس يقتضي عدم حذف حروف المعاني وعدم زيادتها ، لأن وضعها للدلالة على المعاني ، فإذا حُذفت أخلّ حذفها بالمعنى الذي وضعت له ، وإذا حكم بزيادتها نافى ذلك وضعها للدلالة على المعنى ، ولأنهم جاؤوا بالحروف اختصارًا عن الجمل التي تدل معانيها عليها ، وما وضع للاختصار لا يسوغ حذفه ولا الحكم بزيادته ، فلهذا مذهب البصريين المصير إلى التأويل ما أمكن صيانة عن الحكم بالزيادة أو الحذف .

وقال ابن جني في الخصائص : تفسير قول أبي بكر : إنها دخلت الكلام لضرب من الاختصار : أنك إذا قلت : ما قام زيد ، فقد أغنت ما عن أنفي ، وهي جملة فعل وفاعل وإذا قلت : قام القوم إلا زيدًا ، فقد نابت إلّا عن أستثني .

وإذا قلت : قام زيد وعمرو فقد نابت الواو عن أعطف ، وكذا ليت نابت عن :(أتمنى ، وهل عن أستفهم .

والباء في قولك : ليس زيد بقائم نابت عن حقًا و البتة وغير ذي شَكّ .

وفي قولك : أمسكت بالحبل نابت عن مباشرًا وملاصقة يدي له .

ومِنْ في قولك : أَكَلْتُ من الطعام ، نابت عن البعض ، أي أكلت بعض الطعام ، وكذلك بقية ما لم نسمه .

فإذا كانت هذه الحروف نوائب عما هو أكثر منها من الجمل وغيرها لم يجز من بعد ذلك أن تنتهك ، ويجحف بها .

قال : ولأجل ما ذكرناه من إرادة الاختصار فيها لم يجز أن تعمل في شيء من الفَضلات الظّرف والحال والتميز والاستثناء وغير ذلك ، وعِلَّتُهُ أنهم قد أنابوها عن الكلام الطويل لضَرْب من الاختصار ، فلو أعملوها لنقضوا ما جمعوه ، وتراجعوا عمّا التزموه .

وقال ابن يعيش : حذف الحرف يأباه القياس ، لأن الحروف إنما جِيء بها اختصارًا أو نائبة عن الأفعال ، فما النافية نائبة عن أنفي ، وهمزة الاستفهام نائبة عن أستفهم ، وحروف العطف عن أعطف ، وحروف النداء نائبة عن أنادي ، فإذا أخذت تحذفها كان اختصارًا لمختصر ، وهو إجحاف ، إلا أنه ورد حذف النداء كثيرًا لقوة الدلالة على المحذوف ، فصارت القرائن الدالة على المحذوف كالتلفظ به .

وقال أيضًا : ليس الأصل في الحروف الحذف إلا أن يكون مضاعفًا فيخفف ، نحو : إنْ ولكنْ ورُبَ .

الخصيصة الثانية والعشرون : أنّ معناه لا يكون ملحوظًا قصدًا .

حدّ أحمدُ بن يحيى بن المرتضى (ت ٨٤٠هـ) الحرف بأنه : لفظ وضع لإفادة معنى إضافي حال إضافته .

ثم قال : ولهذا لزمه أمور : ومنها أن معناه لا يكون ملحوظًا قصدًا ، بل بملاحظة أجزاء التركيب ، لأن ما يحدث من تركيب شيء مع شيء إنما يكون ملحوظًا في المركب بتبعية أجزائه "

قال التهانوي : ثم المعنى قد يكون إفراديًا هو مدلول اللّفظ بانفراده ، وقد يكون تركيبيًا يحصل منه عند التركيب فيضاف أيضًا إلى اللّفظ ، وإن كان معنى اللّفظ عند الإطلاق هو الإفرادي ، ويشترك الاسم والفعل والحرف في أن معانيها التركيبية لا تحصل إلّا بذكر ما يتعلّق به من أجزاء الكلام ، ككون الاسم فاعلًا وكون الفعل مسندًا مثلًا مشروطًا بذكر متعلّقه ، بخلاف الحرف فإنّ معناه الإفرادي أيضًا لا يحصل بدون ذكر المتعلق.

الخصيصة الثالثة والعشرون : أصالة الاستفهام للحرف

قال الأنباري : والأصل في الاستفهام أن يكون بالحروف ، والأصل فيها الهمزة ، والأسماء والظروف محمولة عليها .

والهمزة أصل أدوات الاستفهام ، وأمُّ الباب.

الخصيصة الرابعة والعشرون : أصالة عمل الجزم له .

الإجماع منعقد على أنّ (إنْ) الشرطية هي الأصل في جزم الفعلين ، كما هو منعقد على أميّة إنْ لباب أدوات الشرط الجازمة، وعلى أمّية لمْ للجازم لفعل واحد.

الخصيصة الخامسة والعشرون : أصالة الاستثناء للحرف .

أصلُ أدواتِ الاستثناءِ إلّا وأُلحق بها : غير، وسوى بلغاتِها، وبَيْدَ، وعدا، وخلا، وحاشا، وليس، ولا يكون، وهذه الثمانيةُ متّفقٌ عليها، وزاد ابنُ معطٍ فوقها (إلا أن يكون) ، وألحق بها أيضًا خمسةٌ مختَلفٌ فيها ، أثبتها قومٌ ونفاها آخرون ، وهي لا سيّما بفروعها ، ولمّا ، وبَلْهَ ، ودونَ ، وما.

ولأصالة إلا في الاستثناء ، وهي حرف اتفاقًا ، وحمل غيرها عليها في هذا العمل والمعنى ، كان هذا من خصائص الحرف .

الخصيصة السادس والعشرون : اختصاصه بنصب الفعل .

نصبُ الفعل من خصائص الحرف ، لأنه ليس في الأسماء ما ينصب الفعل ، والفعلُ لا يعمل في الفعل ، لا رفعًا ولا نصبًا ولا جزمًا ولا جرًّا .

قال السيرافي في شرح قلّما :

: وأما قَلَّ فهي فعل، ولا يليها فعل، لأن الفعل لا يعمل في الفعل .

وقال أبو حيان : ولو قلت : إن قائمًا ويقعد أخواك لم يجز عند الكوفيين لأن قائمًا لا يقع موقع يقوم . وقال ابن كيسان : وهذا عندي جائز لأن إنّ إنما لا تقع على الفعل لشبهها به ، وأن الفعل لا يعمل في الفعل ، فإذا فرق بينهما جاز أن يرد الثاني إلى الفعل .

وقال الشيخ خالد الأزهري : فإذا قلت : زيد أخوك ، فزيد مرفوع بالابتداء ، وأخوك مرفوع بزيد ، وصح رفعه به وإن كان جامدًا ؛ لأن أصل العمل للطالب ، والمبتدأ طالب للخبر من حيث كونه محكومًا به له طلبًا لازمًا ، كما أن فعل الشرط لما كان طالبًا للجواب عمل فيه عند طائفة ، وإن كان الفعل لا يعمل في الفعل .

الخصيصة السابع والعشرون : قلبُ مدخوله مصدرًا .

ليس في الأسماء ولا الأفعال ما ينسبك مع مدخوله مصدرًا ، معمولًا له أو غير معمول ، ولا يكون هذا في غير الأحرف المصدرية ، وهي : أنْ وأنّ وكي وما ولو .

الخصيصة الثامنة والعشرون : أصالة الربط للحرف .

المتأمل في هذه الأدوات الرابطة ، وفي أساليب الربط كذلك ، يجد معظمها راجعًا إلى كونه بحروف المعاني .

والعطف وظيفة من وظائف الحرف ، وأسلوب من أساليب الكلام الخاصة به ، ولم يعهد عطف ثان أو أكثر على أول بغير حروف المعاني المعهودة المحصورة ، ولم ينقل العطف بالأسماء أو الأفعال ، ولا يعترض بعطف البيان لأنه يكون في الأسماء ، فالمقصود هنا عطف النسق ، والعطف بحروفه واحد من أدوات الربط .

قال الفارابي وهو يعدد أصناف حروف المعاني : والروابط هي أيضًا أصناف منها الحرف الذي يقرن بألفاظ كثيرة فيدلّ على أنّ معاني تلك الألفاظ قد حكم على كلّ واحد منها بشيء يخصّه ، مثل قولنا إمّا مكسورة الألف مشدّدة الميم ، ومنها ما يقرن بالشيء الذي لم يوثق بعد بوجوده فيدلّ على أنّ شيئا ما تاليًا له يلزمه ، مثل قولنا إن كان وكلّما كان ومتى كان وإذا كان وما أشبه ذلك.

وهذه الرباطات تضمّن الثاني بالأوّل متى وجد الأوّل ، فيسمّى لذلك الرباط المضمّن، من قبل أنّه يدلّ على أنّ الأوّل قد تضمّن لحاق الثاني به ، مثل قولنا إن دخل زيد خرج عمرو ، ومثل إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، فإنّ طلوع الشمس قد تضمّن لحوق وجود النهار ، غير أنّ طلوع الشمس لم يوثق بعد بكونه ، فلذلك تسمّى هذه الحروف المضمّنات بشريطة ، وربما سمّيت شرائط ، ومن الحروف المضمّنة ما إنّما يقرن أبدًا بالشيء الذي قد وثق بوجوده أو بصحّته فيدلّ على أنّ تاليًا ما لازم له ، مثل لمّا وإذ ، مثال ذلك قولنا لمّا طلعت الشمس كان النهار و لمّا جاء الصيف اشتدّ الحرّ ولمّا كانت الشمس مقاطرة للقمر انكسف القمر ، فإنّ هذا الحرف دلّ على أنّ الأوّل متضمّن لحاق الثاني به بعد أن وثق بوجود الأوّل ، فلذلك يسمّى هذا الحرف المضمّن جزما.

قال ابن معطي وهو يعدّد علامات الحرف : وعلاماته ألا يقبل علامات الأسماء ولا علامات الأفعال ، وإنما يؤتى به رابطًا بين اسمين أو فعلين أو بين جملتين أو بين اسم وفعل أو مخصّصًا للاسم أو الفعل ، أو قالبًا لمعنى الجملة أو مؤكدًا لها عاملا أو زائدًا .

و قال ابن فلاح وهو يذكر فوائد الحرف : وهو يدخل إما للربط أو للنقل أو للتأكيد أو للتنبيه أو للزيادة . ويندرج تحت الرابط : حروف الجر وحروف العطف وحرفا الشرط وإذن وأمّا ولولا وواو الحال . ويمكن دخول حروف الجواب تحت الرابط لأنها تربط الجملة التي نابت منابها بكلام السائل ، ويمكن دخولها في حروف التنبيه لأن السائل ينبه عما سأل عنه

بها ، ويمكن دخول حرف الإنكار تحت الرابط لأنه أنكر كلام القائل ربط كلامه بكلامه بحرف الإنكار ، ويمكن دخول حرفي التفسير تحت الرابط لأنهما يربطان المفسَّر بالمفسِّر ، وكذلك المصدريان لأنهما يربطان ما بعدهما حتى يدخلانه في حيز ما قبلهما ، لأن الرابط هو الداخل على الشيء لتعلقه بغيره .

الخصيصة التاسعة والعشرون : اختصاصه بالعرض والتحضيض والتوبيخ والتنديم .

العرض : هو طلب الشيء طلبًا بلا حثّ ولا تأكيد ، أي برفق ولطف ولين .

وأدواته : ألَا ، أمَا ، لو ، لولا

فإذا دخلت على الفعل المضارع أفادت العرض

وأدوات التنديم التحضيض : هلّا وألّا ولولا ولوما وألا ولو ووَيْهِ ودونك .

قال السكاكي : وكأنّ الحروف المسمّاة بحروف التنديم والتحضيض، وهي: هلّا وألّا ولولا ولوما ، مأخوذة منهما مركّبة مع لا وما المزيدتين ، مطلوبًا بالتزام التركيب التنبيه على إلزام هل ولو معنى التمنّي ، فإذا قيل : هلّا أكرمت زيدًا، أو بقلب الهاء همزة ، أو لولا ولوما ، فكأنّ المعنى : ليتك أكرمت زيدًا ، متولّدًا منه معنى التنديم ، وإذا قيل : هلّا تكرم زيدًا ، أو لولا ، فكأنّ المعنى : ليتك تكرمه ، متولّدًا منه معنى السؤال

وهذه الأحرف سميت أحرف التنديم لأنّها إذا دخلت على الماضي أفادت جعل المخاطب نادمًا على ترك الفعل .

وسمّيت أحرف التحضيض لأنّها إذا دخلت على المضارع أفادت حضّ المخاطب وحثّه على الفعل.

الخصيصة الثلاثون: لا دلالة لصيغته على معناه أو ما يرتبط بمعناه.

والحديث هنا عن نفي دلالة صيغته وزنته لا نفي دلالة لفظه، فشتان ما بين الأمرين.

أما الاسم فمن المتفق عليه ارتباط كثير من صيغه بالمعنى ، أو لنقل ارتباط المعنى بالصيغة ، كصيغ اسم الفاعل ، والمفعول ، والمبالغة ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل ، واسم الآلة ، واسمي الزمان والمكان ، واسمي المرة والهيئة ، والمصدر الميمي ، والمصدر الصناعي ، والتثنية ، والتصغير ، والنسبة ، والجموع ، والتي للتكسير لما كان منها للقلة صيغه الخاصة ، وكذا لما كان للكثرة أو لمنتهى الجموع .

ويلحق بهذا أيضًا غلبة أو اختصاص عدد من المصادر ذات الدلالة الخاصة بصيغ بعينها ، كزنة فَعَلان أو فَعَلى فيما دلّ على حركة واضطراب ، و زنة فِعالة فيما دلّ على

مهنة أو ما هو كالمهنة ، و زنة فَعيل أو فُعال فيما دلّ على صوت ، و زنة فَعيل فيما دلّ على سير ، و زنة فُعال فيما دلّ على داء .

وأما الأفعال فللماضي أبنيته الخاصة به ، مجرّدًا أو مزيدًا أو ملحقًا ، وكذا للمضارع والأمر .

وأما الحروف فلم يقل فيها : إن كانت على صيغة كذا فمعناها كذا ، فليس لحروف الجر مثلًا أوزانها الخاصّة بها ، ولا لحروف العطف ، أو النفي ، أو الإيجاب ، أو غيرها من حروف المعاني ، بل لكل منها ألفاظه لا أوزانه .

بلى اجتهد عدد من الأئمة المتقدمين في دراسة صفات حروف الهجاء ومخارجها ، لا حروف المعاني ، وارتباطها بدلالة ومعنى ما كانت جزأه من الألفاظ ، كابن جني في كتابه الخصائص في بابي تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني وإمساس أشباه الألفاظ لأشباه المعاني وغيرهما .

كما اجتهد في ذلك عدد من الباحثين المعاصرين ، كعباس حسن في كتابه خصائص الحروف العربية ومعانيها لحسن عباس.

الخصيصة الحادية والثلاثون : لكل عمل لحروف المعاني ألفاظه المحصورة المخصوصة ، وكذا لكل معنى تدلّ عليه ألفاظه المحصورة المخصوصة.

الخصيصة الثانية والثلاثون : قصر ألفاظ حروف المعاني على السماع ، ولا مدخل للقياس والاشتقاق فيها .

الخصيصة الثالثة والثلاثون : لا مدخل للقلب المكاني فيه .

ظاهرة القلب المكاني ظاهرة لغوية صرفية شائعة ، وكان للأئمة اهتمام واضح بهذه الظاهرة ، وكثير منهم من أفرد له مبحثًا من كتابه ، كابن قتيبة في أدب الكاتب ، وابن جني في الخصائص ، وابن دريد في الجمهرة ، وأبو مسحل الأعرابي في نوادره ، وابن فارس في الصاحبي ، والثعالبي في فقه اللغة ، والسيوطي في المزهر ، بل منهم من وضع كتابًا في القلب كابن السكيت ، ولمحمد بن علي بن عمر الجبان كتاب (انتهاز الفرص في تفسير المقلوب من كلام العرب) ، كما أن منهم من وضع كتابًا في إبطال القلب كابن درستويه .

ولقد فتّشتُ من أجل بيان هذه الخصيصة عددًا كبيرًا من التصانيف والرسائل والبحوث ، فلم أجد من ذكر أن القلب وقع في حرف من حروف المعاني ، والإجماع على أنه شائع في الأسماء والأفعال .

والأئمة في هذه الظاهرة على ثلاثة مذاهب :

الأول : إنكار القلب مطلقًا ، وما يعدّه الآخرون من المقلوب هو لغات أقوام . ومن هؤلاء ابن درستويه الذي صنع كتابًا سمّاه إبطال القلب .

الثاني : القول بقياسيته في مظاهر بعينها ، لا مطلقًا ، وهذا مذهب الخليل ، وجمهور كبير

الثالث : قصره بجميع مظاهره على السماع ، وهو مذهب سيبويه .

فهرس المصادر والمراجع

الإحكام في أصول الأحكام : لأبي الحسن علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي الآمدي ، تحقيق عبد الرزاق عفيفي ، بيروت ، دمشق ، المكتب الإسلامي ، ١٤٠٢هـ .

ارتشاف الضّرب : لأبي حيّان ، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد ، القاهرة ، مكتبة الخانجي ، ط١ ، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م

الإرشاد إلى علم الإعراب : لشمس الدِّين محمَّد بن أحمد بن عبد اللّطيف القرشي ، تحقيق الدكتور عبد الله عليّ الحسيني البركاتي ، والدكتور محسن سالم العميري ، مكّة ، جامعة أمّ القرى ، معهد البحوث العلميّة وإحياء التراث الإسلامي ، ط١، ١٤١٠ هـ . ١٩٨٩ م .

الأزهية في علم الحروف : للهروي ، تحقيق عبد المعين الملوحي ، دمشق ، مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة ، ١٣٩١ هـ . ١٩٧١ م .

أساليب التّشويقِ البلاغيّةُ في الأحاديث النّبويّة من خلال الصحيحين لعبدالحفيظ أحمد أديدميج ، رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنوّرة .

أسرار العربية : لابن الانباري ، تحقيق محمد بهجة البيطار ، دمشق ، المجمع العلمى العربي ، ط١ ، ١٣٧٧ – ١٩٥٧

أسرار النحو : لابن كمال باشا ، تحقيق أحمد حسن حامد ، الأردن ، عمان ، دار الفكر ، ط٢ ، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م

الأشباه والنّظائر : للسيوطي ، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم ، بيروت ، دار الرِّسالة ، ط١، ١٤٠٦ هـ . ١٩٨٥ م .

الأصول في النَّحو : لابن السراج ، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي ، بيروت ، مؤسَّسة الرِّسالة ، ط١، ١٤٠٥ هـ . ١٩٨٥ م .

الإغراب في جدل الإعراب : لابن الأنباري ، تحقيق سعيد الأفغاني ، بيروت ، دار الفكر ، ط٢ ، ١٣٩١ – ١٩٧١

الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب : لابن السيّد البطليوسي ، تحقيق مصطفى السقّا ، وحامد عبد المجيد ، القاهرة ، الهيئة المصريّة للكتاب ، ط١، ١٩٨٢م

أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة : للدكتور فاضل مصطفى الساقي ، القاهرة ، مكتبة الخانجي ، ط٢ ، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م
الإقناع في القراءات السَّبع : لابن الباذش ، تحقيق الدكتور عبد المجيد قطامش ، نشر مركز البحث العلميّ بجامعة أمّ القرى ، ط١، دمشق ، دار الفكر ، ١٤٠٣هـ . ١٩٨٣ م .
الألفاظ المستعملة في المنطق : لأبي نصر الفارابي ، طهران ، الزهراء ، طهران ، ط٢ ، ١٤٠٤ هـ .
أمالي ابن الشّجري ، تحقيق الدكتور محمود محمَّد الطّناحي ، القاهرة ، مكتبة الخانجي ، ط١، ١٤١٣ هـ . ١٩٩٢ م .
الأمالي النَّحويَّة : لابن الحاجب ، تحقيق الدكتور هادي حسن حمودي ، بيروت ، عالم الكتب ، ط١، ١٤٠٥ هـ . ١٩٨٥ م .
إنباه الرّواة على أنباه النحاة : للقفطي ، تحقيق محمَّد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ، دار الفكر ، بيروت ، مؤسّسة الكتب الثّقافيّة ، ط١، ١٤٠٦ هـ . ١٩٨٦ م .
الإنصاف في مسائل الخلاف : لأبي البركات ابن الأنباري ، تحقيق محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد ، دار إحياء التراث العربيّ ، ط ٤، ١٣٨٠هـ . ١٩٦١ م .
أنظمة الربط في العربية ، د/ حسام البهنساوي ، القاهرة ، مكتبة زهراء الشرق ، ط١ ، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م
أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك : لابن هشام ، تحقيق محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد ، بيروت ، دار الجيل ، ط٥ ، ١٣٩٩ هـ . ١٩٧٩ م .
الإيضاح العضدي : لأبي علي الفارسي ، تحقيق حسن شاذلي فرهود (كلية الآداب – جامعة الرياض) ط١، ١٣٨٩ هـ – ١٩٦٩ م.
الإيضاح في شرح المفصّل : لابن الحاجب ، تحقيق الدكتور موسى بناي العليلي ، بغداد ، مطبعة العاني ، ط١، ١٩٨٣ م .
الإيضاح في علل النحو : للزجاجي ، تحقيق الدكتور مازن المبارك ، بيروت ، دار النفائس ، ط٣ ، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م .
البسيط في شرح جمل الزجّاجي : لابن أبي الرّبيع ، تحقيق الدكتور عيّاد بن عيد الثبيتي ، بيروت ، دار الغرب الإسلامي ، ط١، ١٤٠٧ هـ . ١٩٨٦ م .
البيان في شرح اللمع : للشريف عمر بن إبراهيم الكوفي ، تحقيق الدكتور علاء الدين حموية ، دار عمّار ، عمّان ، ط ١ ، ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٢ م

تاج العروس : للزبيدي ، بيروت ، دار الفكر .
تاج علوم الأدب وقانون كلام العرب : لأحمد بن يحيى بن المرتضى ، تحقيق الدكتور محمد طاهر الحمصي ، دمشق ، دار سعد الدين ، ط١ ، ٢٠٠٨ م
التَّبصرة والتّذكرة : للصيمري ، تحقيق الدكتور فتحي أحمد مصطفى عليّ الدِّين ، نشر مركز البحث العلميّ بجامعة أمّ القرى ، ط١، دمشق ، دار الفكر ، ١٤٠٢هـ . ١٩٨٢ م .
التّبيين عن مذاهب النَّحويين البصريين والكوفيين : لأبي البقاء العكبري ، تحقيق الدكتور عبد الرَّحمن سليمان العثيمين ، الرِّياض ، مكتبة العبيكان ، ط١، ١٤٢١ هـ . ٢٠٠٠ م .
التحبير شرح التحرير : لعلي بن سليمان المرداوي ، تحقيق عبد الرحمن بن عبد الله الجبرين ، الرياض ، مكتبة الرشد ، ط١ ، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م .
تحرير الخصاصة في تيسير ألفاظ الخلاصة : لابن الوردي ، تحقيق عبد الله الشلال ، الرياض ، مكتبة الرشد ، ط١ .
تحرير المنقول وتهذيب علم الأصول: لعلاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرداوي ، تحقيق عبد الله هاشم ، وهشام العربي ، قطر ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، ط١، ١٤٣٤ هـ – ٢٠١٣ م
التَّخمير شرح المفصّل : لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي ، تحقيق الدكتور عبد الرَّحمن العثيمين ، بيروت ، دا رالغرب الإسلامي ، ط١، ١٤١٠ هـ . ١٩٩٠ م .
تذكرة النحاة : لأبي حيّان ، تحقيق الدكتور عفيف عبد الرَّحمن ، بيروت ، مؤسَّسة الرِّسالة ، ط١، ١٤٠٦ هـ . ١٩٨٦ م .
التَّذييل والتَّكميل في شرح كتاب التَّسهيل : لأبي حيَّان الأندلسي ، تحقيق
الدكتور حسن هنداوي ، دمشق ، دار القلم ، ط١ .
تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : لابن مالك ، تحقيق الدكتور محمَّد كامل بركات ، مصر ، المكتبة العربيّة ، ط١، ١٣٨٧ هـ . ١٩٧٦ م .
التَّصريح بمضمون التَّوضيح : للشَّيخ خالد الأزهريّ ، بيروت ، دار الفكر .
التعريفات : للجرجاني ، بيروت ، دار الكتب العلمية بيروت ، ط١ ، ١٤٠٣هـ –١٩٨٣م
تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد : لمحمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني ، تحقيق الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى .
التَّعليقة شرح المقرب : لبهاء الدِّين بن النحّاس الحلبي ، تحقيق الدكتور خيري عبد الرّاضي عبد اللّطيف ، المدينة المنوّرة ، مكتبة دار الزّمان ، ط١، ١٤٢٦هـ .

التفاحة لأبي جعفر النحاس ، تحقيق كوركيس عواد ، بغداد ، مطبعة العاني ، ١٩٦٥م
التكملة والذيل والصلة : للصغاني ، تحقيق مجموعة ، القاهرة ، دار الكتب ، ط١ ، ١٩٧٠م
التمهيد في أصول الفقه : لأبي الخطاب الكَلْوَذَاني ، تحقيق مفيد محمد أبو عمشة ، ومحمد بن علي بن إبراهيم ، نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى ، ط١، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٥ م
تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد : لمحب الدين محمد بن يوسف بن أحمد ، المعروف بناظر الجيش ، تحقيق مجموعة ، القاهرة ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، ط١ ، ١٤٢٨هـ
تنبيه الألباب على فضائل الإعراب : لابن السراج ، تحقيق الدكتور عبد الفتاح الحموز ، الأردن ، دار عمار ، ط١ ، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م .
توضيح المقاصد والمسالك إلى ألفيّة ابن مالك : للمرادي ، تحقيق الدكتور عبد الرَّحمن عليّ سليمان ، مصر ، مطبعة الحلبي ، ط٢ .
التوطئة : للشلوبين ، تحقيق يوسف أحمد المطوع .
الجامع الصغير في النحو : لابن هشام ، تحقيق أحمد محمود الهرميل ، القاهرة ، مكتبة الخانجي ، ط١ ، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م
الجمل : لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق علي حيدر ، دمشق ، ط١ ، ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م .
الجنى الدَّاني : للحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق الدكتور فخر الدِّين قباوة ، ومحمّد نديم فاضل ، بيروت ، دار الكتب العلميّة ، ط١، ١٤١٣ هـ . ١٩٩٢ م
جواهر الأدب : لعلاء الدين الإربلي ، مصر ، مطبعة وادى النيل ، ١٢٩٤ هـ – ١٨٧٧ م
حاشية الصبّان على الأشموني ، القاهرة ، عيسى البابي الحلبي .
الحدود : للرماني ، تحقيق إبراهيم السامرائي ، الأردن ، دار الفكر .
الحدود في علم النحو : لأحمد بن محمد بن محمد البجائي الأُبَّذيّ ، شهاب الدين الأندلسي ، تحقيق نجاة حسن عبد الله نولي ، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، العدد ١١٢– ١٤٢١هـ – ٢٠٠١م
الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل : لأبي محمَّد عبد الله بن محمَّد بن السيّد البطليوسي ، تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي ، بغداد ، دار الرَّشيد ، ط١، ١٩٨٠ م .
الخصائص : لابن جنّي ، تحقيق محمَّد عليّ النجّار ، بيروت ، عالم الكتب ، ط٣ ، ١٤٠٣ هـ . ١٩٨٣ م .

الخصائص : لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس القرافي ، تحقيق الدكتور ناجي محمدو عبد الجليل ، مجلة كلية اللغة العربية ، الجامعة الإسلامية
الدرر في شرح الإيجاز : لقطب الدين محمد بن الحسين البيهقي النيسابوري المشهور بالكيذري ، تحقيق الدكتور محسن بن سالم العميري الهذلي ، مكة المكرمة ، نادي مكة الثقافي الأدبي ، ط١ ، ٢٠٠٤
دستور العلماء (جامع العلوم في اصطلاحات الفنون) : للقاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري ، عرب عباراته الفارسية حسن هاني فحص ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط١، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م
دور الحرف في أداء معنى الجملة للصادق خليفة راشد ، ليبيا ، بنغازي ، منشورات جامعة قار يونس ، ط١ ، ١٩٩٦م .
الربط في سياق النص العربي لمحمد حماد القرشي ، جامعة أم القرى ، رسالة ماجستير .
رصف المباني في شرح حروف المعاني : للإمام أحمد بن عبد النّور المالقي ، تحقيق الدكتور أحمد محمَّد الخرّاط ، دمشق ، مجمع اللّغة العربيّة ، ط١، ١٣٩٤هـ .
ساحرة الطرف في الاستعاذة والبسملة والاسم والفعل والحرف : لفخر الدين الرازي ، تحقيق الدكتور محمد محمد فهمي عمر ، المدينة المنورة ، دار الزمان ، ط١ ، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م
سرّ صناعة الإعراب : لابن جنّي ، تحقيق الدكتور حسن هنداوي ، دمشق ، دار الفكر ، ط١، ١٤٠٥ هـ . ١٩٨٥ م .
شرح الألفيّة : لابن عقيل ، تحقيق محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد ، القاهرة ، دار التراث ، ط٢٠، ١٤٠٠ هـ . ١٩٨٠ م .
شرح الألفيّة : لابن النّاظم ، تحقيق الدّكتور عبد الحميد السيّد محمَّد عبد الحميد ، بيروت ، دار الجيل .
شرح الألفيّة : للأشموني ، القاهرة ، عيسى البابي الحلبي .
شرح الألفيّة : للمرادي ، تحقيق الدكتور عبد الرَّحمن سليمان ، القاهرة ، ط٢
شرح الألفية : للمكودي ، تحقيق إبراهيم شمس الدين بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط١ ، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م .
شرح الأنموذج في النَّحو : لمحمَّد بن عبد الغني الأردبيلي ، تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود ، الرِّياض ، دار العلوم ، ط١، ١٤١١ هـ . ١٩٩٠ م .

شرح التحفة الورديّة : لزين الدِّين أبي حفص عمر بن الوردي ، تحقيق الدكتور عبد الله عليّ الشلال ، الرِّياض ، مكتبة الرّشد ، ط١، ١٤٠٩هـ .
١٩٨٩م .
شرح التَّسهيل : لمصنّفه ابن مالك ، تحقيق الدكتور عبد الرَّحمن السيّد ، والدّكتور محمَّد بدوي المختون ، القاهرة ، دار هجر ، ط١، ١٤١٠ هـ . ١٩٩٠م .
شرح جمل الزجّاجي : لابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح ، مكّة المكرّمة ، المكتبة الفيصليّة ، مصوّرة عن طبعة سابقة .
شرح جمل الزجّاجي : لأبي الحسن عليّ بن محمَّد بن عليّ بن خروف الإشبيلي ، تحقيق الدكتورة سلوى محمَّد عرب ، مكّة جامعة أمّ القرى ، معهد البحوث العلميّة وإحياء التراث الإسلامي ، ط١، ١٤١٩ هـ .
شرح الحدود في النحو : لعبد الله بن أحمد الفاكهي ، تحقيق المتولي رمضان أحمد الدميري ، ط١ ، ١٤٠٨ – ١٩٨٨
شرح حدود النحو للأبذي : لابن قاسم المالكي ، تحقيق الدكتور خالد فهمي ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤٢٩ هـ / ٢٠٠٨ م
شرح حدود النحو للأبذي : لعلي بن أحمد الرسموكي ، تحقيق الدكتور البشير التهالي ، الدار البيضاء ، مطبعة النجاح الجديدة ، ط١ ، ٢٠٠٩م .
شرح الشَّافية : للخضر اليزدي ، تحقيق الدّكتور حسن أحمد العثمان ، بيروت ، مؤسّسة الريّان ، ط١، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م
شرح الشَّافية : للرّضي ، تحقيق محمَّد نور الحسن ، ومحمّد الزفزاف ، ومحمّد محيي الدِّين عبد الحميد ، بيروت، دار الكتب العلميّة ، ١٣٩٥هـ . ١٩٧٥ م .
شرح شذور الذهب : لابن هشام ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد .
شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ : لابن مالك ، تحقيق عدنان عبد الرَّحمن الدوري ، بغداد ، مكتبة العاني ، ط١، ١٣٩٧ هـ . ١٩٧٧ م .
شرح عيون الإعراب : لابن فضال المجاشعي ، أبي الحسن عليّ بن فضال ، تحقيق الدكتور عبد الفتّاح سليم ، القاهرة ، دار المعارف ، ط١، ١٤٠٨ هـ . ١٩٨٨ م .
شرح قطر الندى وبل الصدى : لابن هشام ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، بيروت ، المكتبة العصرية ، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م .

شرح الكافية الشَّافية : لابن مالك ، تحقيق الدكتور عبد المنعم هريدي ، نشر مركز البحث العلميّ بجامعة أمّ القرى ، ط١، دمشق ، دار المأمون للتراث ١٤٠٢ هـ . ١٩٨٢ م .
شرح كافية ابن الحاجب : ليعقوب بن أحمد بن حاجي عوض ، تحقيق الدكتور سعد محمد عبد الرزاق أبو نور ، المنصورة ، مكتبة الإيمان ، ط١ .
شرح كافية ابن الحاجب : لابن جمعة الموصلي ، تحقيق الدكتور علي الشوملي ، الأردن ، دار الكندي ودار الأمل ، ط١ ، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م
شرح كافية ابن الحاجب : للرضي ، بيروت ، دار الكتب العلميّة ، ١٤٠٥ هـ . ١٩٨٥م .
شرح كافية ابن الحاجب : لبدر الدين بن جماعة ، تحقيق الدكتور محمد محمد داود ، القاهرة ، دار المنار ، ط١
شرح كتاب سيبويه : للسيرافي ، تحقيق أحمد حسن مهدلي ، وعلي سيد علي ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط١ ، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م
شرح اللمحة البدرية : لابن هشام ، تحقيق الدكتور هادي نهر ، بغداد ، مطبعة الجامعة ، ١٣٩٧هـ .
شرح اللمع : للعكبري ، تحقيــق الدكتور فائز فارس ، الكويت ، ط ١ ، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م .
شرح المفصّل : لابن يعيش ، بيروت ، عالم الكتب .
المقدمة الجزولية في النحو : لأبي موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي ، تحقيق الدكتور شعبان عبد الوهاب محمد ، طبع ونشر: مطبعة أم القرى
شرح ملحة الإعراب : لناظمها ، تحقيق الدكتور أحمد محمَّد قاسم ، حدائق حلوان ، مطبعة عبير للكتاب والأعمال التجاريّة ، ط١، ١٤٠٣هـ . ١٩٨٢ م
شفاء العليل في إيضاح التَّسهيل : للسلسيلي ، تحقيق الدكتور الشّريف عبد الله بن عليّ الحسيني البركاتي ، مكّة المكرّمة ، المكتبة الفيصليّة ، ط١، ١٤٠٦ هـ . ١٩٨٦ م .
الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها : لابن فارس ، تحقيق السيد أحمد صقر ، القاهرة ، طبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه .
الصحاح : للجوهري ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار ، بيروت ، دار العلم للملايين ، ط٣ ، ١٤٠٤ هـ . ١٩٨٤ م .
الضروري في صناعة النحو : للقاضي أبو الوليد بن رشد ، تحقيق الدكتور منصور علي عبد السميع ، مصر ، دار الصحوة ، ط١ ، ٢٠١٠م .

ظاهرة الجمود النحوي والصرفي في العربية : إبراهيم بن سليمان المطرودي ، مجلة كلية اللغة العربية ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .
ظاهرة القلب المكاني عللها وأدلتها وتفسيراتها وأنواعها عبد الفتاح الحموز ، دار عمار (عمّان) ، مؤسسة الرسالة (بيروت) ، ط١ ، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م
العباب الذاخر واللباب الفاخر (حرف الفاء) : للصغاني ، تحقيق محمد حسن آل ياسين ، بغداد ، وزارة الثقافة والإعلام ، دار الرشيد ، ١٩٨٠م
علل النَّحو : لأبي الحسن محمَّد بن عبد الله الورّاق ، تحقيق الدكتور محمود جاسم محمَّد الدّرويش ، الرِّياض ، مكتبة الرُّشد ، ط١، ١٤٢٠هـ . ١٩٩٩م
الغرة في شرح اللمع : لأبي محمد ، سعيد بن المبارك بن الدهان ، تحقيق فريد بن عبد العزيز الزامل السليم ، الرياض ، دار التدمرية ، ط١ ، ١٤٣٢ هـ – ٢٠١١ م
فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف) : لشرف الدين الحسين بن محمد بن عبد الله الطيبي ، تحقيق مجموعة ، ط١ ، ١٤٣٤ – ٢٠١٤
الفصول الخمسون : لابن معطي ، تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي ، القاهرة ، عيسى البابي الحلبي ، ط١ ، ١٩٧٧م
الفوائد الضيائيّة شرح كافية ابن الحاجب:لنور الدِّين عبد الرَّحمن الجامي،تحقيق الدكتور أسامة طه الرفاعي،بغداد ، مطبعة وزارة الثقافة والشؤون الدِّينيّة ، ط١، ١٤٠٣ هـ . ١٩٨٣ م
الفوائد والقواعد : لعمر بن ثابت الثمانيني ، تحقيق الدكتور عبد الوهاب محمود الكحلة ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ط٢ ، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م
قواعد المطارحة في النحو : للحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله ، ابن إياز البغدادي ، تحقيق الدكتور يس أبو اليهجاء ، و الدكتور شريف عبد الكريم النجار ، و الدكتور علي توفيق الحمد ، الأردن ، ١٤٣٢، إربد ، دار الأمل ٢٠١١ م .
الكافي في الإفصاح عن مسائل الكتاب الإيضاح : لابن أبي الرّبيع الأندلسي ، تحقيق الدكتور فيصل الحفيان ، الرِّياض ، مكتبة الرُّشد ، ط١، ١٤٢٢هـ . ٢٠٠١ م
الكافية : لابن الحاجب ، تحقيق الدكتور طارق نجم عبد الله ، جدّة ، دار الوفاء ، ط١، ١٤٠٧ هـ . ١٩٨٦ م .
الكتاب : لسيبويه ، تحقيق عبد السَّلام هارون ، بيروت ، عالم الكتب .
الكشاف : للزمخشري ، بيروت ، دار الكتاب العربي ، ط٣ – ١٤٠٧
كشَّاف اصطلاحات الفنون : للمولوي محمَّد أعلى بن عليّ التهانوي ، بيروت ، دار صادر

كشف الأسرار شرح أصول البزدوي : لعبد العزيز بن أحمد بن محمد ، علاء الدين البخاري الحنفي ، دار الكتاب الإسلامي .
كشف المشكل في النَّحو : لعليّ بن سليمان الحيدرة اليمني ، تحقيق الدكتور هادي عطيّة مطر ، بغداد ، الإرشاد ، ط١، ١٤٠٤ هـ . ١٩٨٤ م .
كشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب : للإمام أبي محمد عبد الله بن أحمد الفاكهي ، تحقيق الدكتور عبد المقصود محمد عبد المقصود ، القاهرة ، مكتبة الثقافة الدينية ، ط ١ – ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٦ م
الكليّات : لأبي البقاء أيّوب بن موسى الكفوي ، تحقيق عدنان درويش ، ومحمّد المصري ، بيروت ، دار الرِّسالة ، ط٢، ١٤١٣ هـ . ١٩٩٣ م .
الكناش : لأبي الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي ، الملك المؤيد ، صاحب حماة ، تحقيق الدكتور رياض بن حسن الخوام ، بيروت ، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، ط١ ، ٢٠٠٠ م
اللباب في علم الإعراب : للإسفراييني ، تحقيق الدكتور شوقي المعري ، بيروت ، لبنان ناشرون ، ط١ ، ١٩٩٧م .
اللباب في علل البناء والإعراب : لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ، تحقيق غازي مختار طليمات ، وعبد الإله نبهان ، بيروت دار الفكر المعاصر ، ودمشق دار الفكر ، ط١، ١٤١٦ هـ . ١٩٩٥ م .
لسان العرب : لابن منظور ، بيروت ، دار صادر
اللمحة في شرح الملحة : لأبي عبد الله ، شمس الدين ، محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي ، المعروف بابن الصائغ ، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي ، المدينة المنورة ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية ، ط١ ، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٤م
اللمع : لابن جني ، تحقيق الدكتور فائز فارس ، الكويت ، دار الكتب الثقافية ، ١٩٧٢ م .
المباحث المرضية المتعلقة بمن الشرطية : لابن هشام ، تحقيق: الدكتور مازن المبارك الناشر ، دار ابن كثير ، دمشق – بيروت ، ط١ ١٤٠٨هـ – ١٩٨٧م
مجالس ثعلب ، تحقيق عبد السَّلام هارون ، القاهرة ، دار المعارف ، ط٢ .
المحصول : لجمال الدين الحسين بن بدر بن إياز ، تحقيق الدكتور شريف عبد الكريم النجار ، عمان ، دار عمار ، ط١ .

مختصر التحرير شرح الكوكب المنير : لتقي الدين أبو البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحي المعروف بابن النجار الحنبلي ، تحقيق محمد الزحيلي ونزيه حماد ، الرياض ، مكتبة العبيكان ، ط٢ ، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧ م
المرتجل : لأبي محمَّد عبد الله بن أحمد المشهور بابن الخشّاب ، تحقيق عليّ حيدر ، دمشق ، مجمع اللّغة العربيّة ، ط١، ١٣٩٢ هـ . ١٩٧٢ م .
المزهر في علوم اللّغة : للسيوطي ، تحقيق محمَّد أحمد جاد المولى وعليّ محمَّد البجاوي ، ومحمَّد أبو الفضل إبراهيم ، بيروت ، دار الفكر .
المسائل البصريّات : لأبي عليّ الفارسي تحقيق الدكتور محمَّد الشَّاطر أحمد ، القاهرة ، مطبعة المدني ، ط١، ١٤٠٥ هـ . ١٩٨٥ م .
المسائل الحلبيّات : لأبي عليّ الفارسي ، تحقيق الدكتور حسن هنداوي ، دمشق ، دار القلم ، بيروت ، دار المنارة ، ط١، ١٤٠٧ هـ . ١٩٨٧ م .
المسائل الشّيرازيّات : لأبي عليّ الفارسي ، تحقيق الدكتور حسن هنداوي ، الرِّياض ، دار كنوز إشبيليا ، ط١، ١٤٢٤ هـ . ٢٠٠٤ م .
المسائل العسكريّة : لأبي عليّ الفارسي ، تحقيق الدكتور محمَّد الشَّاطر أحمد ، القاهرة ، مطبعة المدني ، ط١، ١٤٠٣ هـ . ١٩٨٢ م .
المسائل العضديّات : لأبي عليّ الفارسي ، تحقيق الدكتور عليّ جابر المنصوري ، بيروت ، عالم الكتب ، ط١، ١٤٠٦ هـ . ١٩٨٦ م .
المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديّات : لأبي عليّ الفارسي ، تحقيق الدكتور صلاح الدِّين السنكاوي ، بغداد ، مطبعة العاني .
المسائل المنثورة : لأبي عليّ الفارسي ، تحقيق مصطفى الحدري ، دمشق ، مجمع اللّغة العربيّة .
مصباح الراغب في شرح كافية ابن الحاجب (حاشية السيد محمد بن عز الدين المفتي الكبير) تحقيق عبد الله حمود الشمام الناشر ، اليمن ، مكتبة التراث الإسلامي ، ط ١ ، ٢٠٠٥ م
المصباح في علم النحو : للمطرزي ، تحقيق الدكتور عبد الحميد السيد طلب ، مكتبة الشباب،ط١ .
المساعد على تسهيل الفوائد : لابن عقيل ، تحقيق الدكتور محمَّد كامل بركات ، نشر مركز البحث العلميّ بجامعة أمّ القرى ، ط١، ١٤٠٠ هـ . ١٩٨٠ م ، ١٤٠٥ هـ . ١٩٨٤ م .

معاني القرآن : للفراء ، تحقيق: محمد علي النجار ، أحمد يوسف نجاتي ، عبد الفتاح شلبي ، بيروت ، عالم الكتب ، ط٣ ، ١٤٠٣ – ١٩٨٣
المغرب في ترتيب المعرب : لأبي الفتح ناصر الدين المطرزي ، تحقيق محمود فاخوري وعبد الحميد مختار ، حلب ، مكتبة أسامة بن زيد ، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م
المغني في النحو : لابن فلاح ، تحقيق عبد الرزاق عبد الرحمن أسعد السعدي ، جامعة أم القرى ، كلية اللغة العربية ، رسالة دكتوراه ، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م
مغني اللبيب : لابن هشام ، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، دمشق ، دار الفكر ، ط١ ، ١٣٦٨هـ – ١٩٦٤م
مفاتيح الغيب (تفسير الرازي) : لفخر الدين الرازي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط٣ ،١٤٢٠ هـ
المفصّل : للزَّمخشريّ ، بيروت ، دار الجيل ، ط٢ .
المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية : لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي ، تحقيق مجموعة من الأساتذة ، مكة المكرمة ، جامعة أم القرى ، معهد البحوث العلمية ، ط١ ، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م
المقتصد في شرح الإيضاح : لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان ، بغداد ، وزارة الثقافة والإعلام ، ط١، ١٩٨٢ م .
المقتضب : للمبرّد ، تحقيق محمَّد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ، ط٢، ١٣٩٩هـ
المقرب : لابن عصفور ، تحقيق أحمد عبد الستّار الجواري ، وعبد الله الجبوري ، بغداد ، مطبعة العاني ، ط١، ١٣٩١ هـ . ١٩٧١ م .
الملخّص في ضبط قوانين العربيّة : لأبي الحسين عبد الله بن أبي جعفر المشهور بابن أبي الرّبيع الأندلسي ، تحقيق الدكتور عليّ بن سلطان الحكمي ، ط١، ١٤٠٥ هـ . ١٩٨٥ م .
منهاج الوصول إلى علم الأصول : للبيضاوي ، تحقيق مصطفى شيخ مصطفى ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ط١ .
المواهب الوافية بمراد طالب الكافية : للحسن بن أحمد الجلال ، تحقيق الدكتور أحمد عبد الله القاضي ، مصر ، مكتبة أولاد الشيخ للتراث ، ط١
الموجز في النحو : لابن السراج ، تحقيق مصطفى الشويمي وابن سالم دامرجي ، بيروت ، ط١ ، ١٩٦٥ .

الموشح على كافية ابن الحاجب : لشمس الدين أبي بكر محمد بن أبي بكر الخبيصي ، تحقيق الدكتور شريف عبد الكريم النجار ، الأردن ، دار عمار ، ط١ ، ١٤٢٣هـ – ٢٠١٢م
نتائج الفكر : للسّهيلي ، تحقيق الدّكتور محمَّد إبراهيم البنّا ، الرِّياض ، دار الرّياض ، ١٤٠٤ هـ . ١٩٨٤ م .
النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب : للإمام المهدي صلاح بن علي بن محمد بن أبي القاسم ، تحقيق الدكتور محمد جمعة حسن نبعة ، صنعاء ، مؤسسة الإمام زيد بن علي ، ط١ ، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م
نهاية السول شرح منهاج الوصول : لأبي محمد ، جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي ، تحقيق محمد بخيت المطيعي ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط١ ، ١٤٢٠هـ– ١٩٩٩م
هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل : لعبد القادر بن أبي القاسم المكي ، تحقيق الدكتور عثمان محمود الصيني ، قصر السبيل ، ط١ ، ١٤٣٧هـ – ٢٠١٥م .
همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : للسيوطي ، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم ، الكويت ، دار البحوث العلميّة ، ط١، ١٣٩٩ هـ . ١٩٧٩ م .
وقفات في جزم المضارع في جواب الطلب : بحث للدكتورة سلوى عرب منشور في مجلة جامعة أم القرى ج١٤ ، ع ٢٤ ، ربيع الأول سنة ١٤٢٣هـ
====

فهرس الموضوعات
المقدمة :
بواعث البحث :
حدود الحرف :
الحدّ الأشهر :
خصائص الحرف :
الخصيصة الأولى للحرف : لا يُخبَرُ به ، ولا يُخبَرُ عنه .
الخصيصة الثانية : لا يُخبَرُ عن مُسمّاه ، وبمُسمّاه ، مُعبِّرًا عنه بلفظ الحرف .
الخصيصة الثالثة : يُعبّر عن مسمّاه معبِّرًا عنه بلفظ الحرف .
الخصيصة الرابعة : امتناعُه من دخول علامات صاحبيه .
الخصيصة الخامسة : المترادفان يقوم كلٌّ واحد منهما مقامَ الآخر ، إلا الحروف مع ما يرادفها من الأسماء ، من غير استثناء .
الخصيصة السادسة : امتناع التركيب فيه .
الخصيصة السابعة : لزوم الاشتراك له في جميع موارده التي وقع التركيب له فيها دون البساطة من جهة الوضع الاصطلاحي ، لا من جهة الوضع اللغوي
الخصيصة الثامنة : صون رتبته عليه .
الخصيصة التاسعة : عدم تحمّله الضمائر .
الخصيصة العاشرة : لا يفيد إلا حالة التركيب .
الخصيصة الحادية عشرة : لا ينعقد منه ومن الاسم وحده ، ولا منه ومن الفعل وحده ، ولا منه مع حرف آخر ، فائدة .
الخصيصة الثانية عشرة : لا يدخله الإعراب .
الخصيصة الثالثة عشرة : أخواه يكونان معمولين ، ولا يكون هو معمولًا .
الخصيصة الرابعة عشرة : لا محلّ له بمفرده من الإعراب .
الخصيصة الخامسة عشرة : يزاد خطًا ولا ينطق به ، بخلاف أخويه .
الخصيصة السادسة عشرة : الاسم والفعل يدلان على معنيين في حالة واحدة ، أما الحرف فيدل في حالة واحدة على معنى واحد ، وفي حالة أخرى على معنى آخر .
الخصيصة السابعة عشرة : لا يوصف بتعريف أو تنكير .
الخصيصة الثامنة عشرة : ملازمته للجمود وعدم تصرّفه بحال .
الخصيصة التاسعة عشرة : الحرف لا يدخله التصريف بحال .
الخصيصة العشرون : حروف المعاني ترفع وتنصب وتجر وتجزم ، بلا خلاف ، ولا تجتمع هذه الأعمال الأربعة في الأسماء ولا في الأفعال .
الخصيصة الحادية والعشرون : لا يقع الحذف فيه قياسًا ، بخلاف أخويه .
الخصيصة الثانية والعشرون : أنّ معناه لا يكون ملحوظًا قصدًا .
الخصيصة الثالثة والعشرون : أصالة الاستفهام له.
الخصيصة الرابعة والعشرون : أصالة الجزم له .
الخصيصة الخامسة والعشرون : أصالة الاستثناء له .
الخصيصة السادسة والعشرون : اختصاصه بنصب الفعل .
الخصيصة السابعة والعشرون : قلبُ مدخوله مصدرًا .
الخصيصة الثامنة والعشرون : أصالة الربط له .
الخصيصة التاسعة والعشرون : اختصاصه بالتحضيض .
الخصيصة الثلاثون : لا دلالة لصيغته على معناه أو ما يرتبط بمعناه.
الخصيصة الحادية والثلاثون : لكل عمل لحروف المعاني ألفاظه المحصورة المخصوصة ، وكذا لكل معنى تدلّ عليه .
الخصيصة الثانية والثلاثون : قصر ألفاظ حروف المعاني على السماع ، ولا مدخل للقياس والاشتقاق فيها .
الخصيصة الثالثة والثلاثون : لا مدخل للقلب المكاني فيه .